



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة مالية

العنوان:



دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة

(دراسة حالة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج)

الأستاذة المشرفة:

د. براهيمى حياة

إعداد الطلبة:

❖ إيدير محمد منصور

❖ علو عبد الله

السنة الجامعية: 2022/2021



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BORDJ BOU ARRERIDJ



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BORDJ BOU ARRERIDJ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة مالية

العنوان:

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة

(دراسة حالة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج)

الأستاذة المشرفة:

د. براهيمى حياة

إعداد الطلبة:

❖ إيدير محمد منصور

❖ علو عبد الله

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان:

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الأول والآخر والظاهر و الباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، و أغرق علينا برزقه الذي لا يفنى، و أنار دروبنا. فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله "محمد بن عبد الله عليه أزكى الصلوات و أطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد .

فله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وأهمننا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

و الشكر موصول الى كل شخص افادنا بعلمه من أول مرحلة في الدراسة إلى آخر المرحلة، كما نرفع كلمة شكر لأستاذتنا الفاضلة حياة ابراهيمي على مساعدتها القيمة ونصائحها الرشيدة وعملها بتفان معنا من أول لحظة إلى آخرها.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر للطاقم الإداري لمؤسسة التوضيب و فنون الطباعة EMBAG بروج بوعربريج على كل ما قدموه لنا و نخص بالذكر وليد مهدي مراقب التسيير بالمؤسسة.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذه المذكرة، وفي الاخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد والعفاف والغنى وأن يجعلنا هداة مهتدين وأن يجعلنا ممن ينفع بعلمه فيجعله علما نافعا والحمد لله رب العالمين.

محمد

عبد الله

إهداء:

محمد

باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آهله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين؛

أهدي ثمرة دراستي و كل حياتي الدراسية إلى من هما أعز و أعلى شخصين على قلبي، ومن لهما الفضل كله لما وصلت إليه اليوم بعد فضل الله عز وجل، لمن كان حلمهما منذ نعومة أظفري أن أكون طالبا ناجحا في دراستي و مثالا لإخوتي، لمن ضحيا بالنفس و النفيس و كل ما يقدران عليه لأنجح في دراستي و أسس حياتي،

أمي، أي...شكرا لكما من صميم فؤادي الطاهر المليئ بالحب الصادق لكما؛

إلى أخي جبريل وأختي اللذان هما سر سعادتي وفخري و سندي في هذه الحياة، ولو ببسمة و كلمة طيبة، ثبت الله خطاهما و وفقهما في دراستهما وحياتهم؛

إلى جدي وجداتي أطل الله في عمرهم و رزقهم الصحة و العافية؛

إلى حبيب قلبي جدي محمد الذي غادرنا لكنه لم يغادر قلوبنا، أهدي هذا العمل لروحك الطاهرة فسلاما عليك يا حبيب قلبي؛

إلى عائتي إبيدير و درحمون أعمامي و أخوالي الأعزاء فردا فردا؛

إلى أصدقائي وإخوتي في الله الذين أتقاسم معهم أفراحي وأحزاني ومعظم أوقاتي: شعيب، زكرياء، أيوب، بومدين، شكرا على صدقكم ووفائكم.

كما أبلغ سلامي لكل أصدقائي وأبناء حبي وكل من يحبني بصدق؛

إلى صديقي الذي ساعدني و لم يبخل علي بالنصائح في إنجاز مذكرتي عبد العزيز فطوش؛

إلى حبيب القلب الذي فرقنا المسافات ولم تفترق القلوب، أخي عبد النور مراري أهدي لك سلامي؛

إلى أستاذاي العزيز زعيتر فاتح الذي هو بمثابة الأستاذ والأخ والصديق وإلى أستاذتي الفاضلة حياة

براهيمي التي كانت لنا الداعم والناصح في مذكرتي الليسانس والماستر؛

إلى كل من قدم لي كلمة طيبة أو مساندة معنوية، شكرا من صميم قلبي.

عبد الله

أهدي هذا البحث إلى أمهاتنا وأبائنا الذين ندين لهم بكل شئ في حياتنا وكل تفوق وصلنا إليه، إلى إخواننا وأخواتنا، وكل أحببتنا إلى زملائنا وزميلاتنا الذين شاركونا مقاعد الدراسة وجمعتنا بهم علاقة أخوة، إلى الشموع التي تحترق لتضيئ للآخرين، إلى كل من علمنا حرفا بصدق وتفانٍ، نقدم هذا البحث راجين من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح على قدر المجهودات المبذولة لإنجازه.

كما أهدي ثمرة هذا التتويج إلى والدي العزيزين أطال الله في عمرهما، وإلى جميع أحبائي وأصدقائي وأخص بالذكر صديقي وليد مهدي (مراقب التسيير) في مؤسسة EMBAG الذي أعانني ولم يبخل على ولو بشئ بسيط وأسأل الله أن يوفقني لتحقيق أشياء أخرى كبيرة،

و الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه على توفيقنا ووصولنا إلى هذه المرحلة من الحياة.

قائمة الأشكال

والجداول والملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
36	دور مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرار	1
48	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة برج بوغريبيج	2

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
45	يمثل عدد عمال مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة ب ب ع	1
49	الإمكانات المادية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة	2
50	الإمكانات البشرية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة	3
51	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنة 2021	4
52	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنة 2021	5
53	جدول حساب النتائج لسنة 2021	6
55	حساب نسب السيولة	7
56	حساب نسب النشاط	8
58	حساب نسب المردودية	9

59	حساب نسب المديونية	10
60	حساب نسب الربحية	11
61	حساب نسب التمويل	12
62	التحليل المالي باستخدام رأس المال العامل من أعلى الميزانية	13
62	التحليل المالي باستخدام رأس المال العامل من أسفل الميزانية	14
63	حساب أنواع رأس المال العامل	15
64	حساب إحتياج رأس المال العامل	16
64	حساب الخزينة	17

قائمة الملحق

إسم الملحق	الرقم
الميزانية المحاسبية (جانبا الأصول)	1
الميزانية المحاسبية (جانبا الخصوم)	2
جدول حساب النتائج	3
جدول تدفقات الخزينة	4

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	تشكرات
	إهداء
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
	فهرس المحتويات
أ	مقدمة
5	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات
6	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
6	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
8	المطلب الثاني: خصائص وإطار التحليل المالي
9	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي
12	المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي وخطواته
13	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي
13	المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
18	المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
26	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية

29	المبحث الثالث: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار
29	المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار
31	المطلب الثاني: أنواع ومراحل اتخاذ القرار
34	المطلب الثالث: دور النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات
37	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
39	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
40	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
42	خلاصة الفصل
44	الفصل الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG سنة 2021
45	المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة
45	المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها
46	المطلب الثاني: أهمية مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة
47	المطلب الثالث: أهداف مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة
47	المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي وإمكانات المؤسسة
51	المبحث الثاني: مؤشرات التحليل المالي واتخاذ القرار للمؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة سنة 2021
51	المطلب الأول: عرض الكشوفات المالية للمؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة سنة 2021
55	المطلب الثاني: اتخاذ القرار باستخدام النسب المالية للمؤسسة سنة 2021
62	المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة EMBAG

66	خلاصة الفصل
68	خاتمة
72	قائمة المراجع والمصادر
	قائمة الملاحق

مقدمة

مقدمة عامة

إن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية ماضية من نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية المتبعة، ويمكن القول بعبارة أخرى إن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً، والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية والبيانات المالية الأخرى.

وهو من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها، حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من أجل التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية، كما يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

كما يُعتبر اتخاذ القرار الركن الأساسي في العملية الإدارية، حيث إنه يشمل أنشطة الإدارة، ووظائفها جميعها، فعلى سبيل المثال، عند أداء الإدارة لوظيفتها في الرقابة، فإنها تتخذ القرارات لتحديد المعايير المناسبة لقياس نواتج الأعمال، والتعديلات اللازم إجراؤها على الخطة، والحرص على تصويب الأخطاء في حال وجودها، وما إلى ذلك، وبسبب ما تواجهه الأنظمة الإدارية الحديثة من تعقيدات في أهدافها حيث قد يكون هناك تعارض بينها أحياناً أصبح هناك ازدياد في المشاكل التي تواجه القيادات الإدارية، وعليه فقد ازدادت الحاجة إلى اتخاذ القرارات التي من شأنها مواجهة هذه المشكلات.

الإشكالية:

❖ من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: هاهو دور عملية التحليل المالي في إتخاذ المؤسسة لقراراتها ؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ما هو التحليل المالي ؟

❖ ماهي منهجية وخطوات التحليل المالي ؟

❖ ما هي أدوات التحليل المالي ؟

- ❖ ما معنى اتخاذ القرار في المؤسسة ؟
- ❖ ما هي أنواع القرارات في المؤسسة ؟
- ❖ كيف تؤثر عملية التحليل المالي على اتخاذ القرار بالمؤسسة الجزائرية ؟ مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG نموذجاً.

فرضيات البحث:

- ❖ التحليل المالي هو عملية دراسة الحالة المالية للمؤسسة بشكل مفصل.
- ❖ أدوات التحليل المالي هي التي توصلنا الى معرفة الحالة المالية للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرار المناسب.
- ❖ كفاءة التحليل المالي ودقته تعني كفاءة ودقة القرارات الناتجة عن عملياته و نسبه.

أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة.
- ❖ طبيعة الموضوع الذي يعتبر محوري في تخصصنا الإدارة المالية.
- ❖ إثراء مكتبة الكلية بدراسة تخص التحليل المالي واتخاذ القرار.

أهداف الدراسة:

- ❖ فهم ما هو التحليل المالي وخصائصه، ومعرفة أهميته في المؤسسة.
- ❖ معرفة ماهي أدوات التحليل المالي و كيف يتم حسابها.
- ❖ فهم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة وأنواع القرارات فيها.
- ❖ الإدراك كيف تؤثر عملية التحليل المالي على اتخاذ القرار.
- ❖ الإحتكاك بالوسط العملي من خلال الجانب التطبيقي ودراسة الحالة.

أهمية الدراسة:

- ❖ التحليل المالي من أهم المواضيع المدروسة في تخصص الإدارة المالية وهو موضوع محوري تقوم عليه المؤسسات.
- ❖ إبراز أهمية التحليل المالي والتي تتمثل في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، وبالتالي نقاط قوتها و ضعفها، وبالتالي اتخاذ القرارات الصائبة في الأوقات المناسبة
- ❖ التعريف بأنواع القرارات التي تتخذها المؤسسات في كل حالة مالية وحسب كل معيار خاص بالتحليل المالي.

منهج الدراسة:

- ❖ اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل توضيح مختلف المفاهيم وتحليل بعض المعطيات لإثراء الدراسة محل البحث.
- ❖ إضافة إلى منهج دراسة الحالة أين تم إسقاط ما جاء في النظري على واقع مؤسسة جزائرية وهي مؤسسة التوضيب و فنون الطباعة EMBAG ببرج بوعرييج.

هيكل الدراسة :

للإمام بموضوع البحث قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين، فصل أول بعنوان الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرار، يحتوي على أربع مباحث عناوينها كالتالي: عموميات حول التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار وأخيرا الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG وهو دراسة ميدانية تم فيها إسقاط ما تناولناه في الجزء النظري على المؤسسة، يحتوي على مبحثين، الأول بعنوان بطاقة تعريفية بمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة، و المبحث الثاني بعنوان التشخيص المالي لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة أين قمنا بدراسة الحالة المالية للمؤسسة، القرار المناسب لكل معيار من معايير التحليل المالي باستخدام النسب و المؤشرات المالية اللازمة.

وفي الأخير خاتمة تعتبر كحوصلة تحوي النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا.



الفصل الأول: الإطار النظري
للتحليل المالي وإتخاذ القرارات

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها. حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من أجل التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجر عنها من نتائج سلبية، كما أن عملية اتخاذ القرارات تتغلغل وبصورة مستمرة في نشاط المؤسسة وفي جميع عناصر العملية الإدارية من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة. وهي لا تقتصر على عامل دون غيره أو مستوى إداري دون سواه، فأى إداري يتوجب عليه أن يمارسها لأداء مهامه، وكى يتسنى له اتخاذ قرارات يتطلب توفر لديه المعلومات الدقيقة في المكان و الزمان المناسبين، ومن خلال هذا الفصل سنحاول إسقاط الضوء على لإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرار وذلك من خلال النقاط التالية:

- ❖ عموميات حول التحليل المالي؛
- ❖ أدوات التحليل المالي؛
- ❖ بطاقة تعريفية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريبيج.
- ❖ الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

في هذا المبحث سنحاول توضيح ماهو التحليل المالي، بالتطرق لعدد جوانبه من تعريفات وخصائصه و أنواعه و خطواته و العديد من الجوانب التي تشرح عملية التحليل المالي كونه عملية جوهرية في إدارة المؤسسة و تسييرها.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

أولاً-تعريف التحليل المالي:

تعريف 1: التحليل الماليّ بالإنجليزية Financial Analysis: هو عملية تهدف إلى تقييم طرق استثمار وتوظيف المال في الشركات، ودراسة الكفاءة والأرباح الناتجة عن عملياتها، وتعتمد على استخدام مجموعة من الوسائل، مثل تحليل النسب الماليّة؛ بهدف إدراك الفرص والمشكلات الخاصة بالاستثمار، ويُعرّف التحليل الماليّ بأنّه دراسة خاصة بالمعلومات الماليّة لمنشأة أو مشروع معين؛ من أجل إدراك التدفقات النقديّة، والأرباح، والمصرفات¹.

تعريف 2: ويُعرّف التحليل الماليّ بأنّه دراسة خاصة بالمعلومات الماليّة للمؤسسة أو مشروع معين، من أجل إدراك التدفقات النقديّة، والأرباح، والمصرفات².

تعريف 3: هو تقييم المشروعات والأعمال المرتبطة مع التمويل، بهدف تحديد طبيعة أداؤها وملاءمتها، وغالباً يُستخدم التحليل المالي لدراسة الحالة المالية للمؤسسة، من حيث كونها مستقرة ومربحة من أجل تبرير الاستثمارات النقديّة الخاصة بها³.

تعريف 4: ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار، وتحقيق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية:

❖ التركيب المالي للمؤسسة (FINANCIAL STRUCTURE) والمتمثل في أصول المؤسسة والمصادر التي

حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول؛

❖ دورتها التشغيلية (OPERATING CYCLE) المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة)، وبيعها

وتحصيل ثمنها؛

¹ قاموس كامبردج، في موقع، <https://bit.ly/2G73wHH>. الخميس 17 مارس 2022 15:30.

² نفس المصدر، <https://bit.ly/2G73wHH>. الخميس 17 مارس 2022 15:40.

³ Investopedia-Financial Analyses، في موقع: <https://bit.ly/3b5d01n>. الخميس 17 مارس 2022 16:15.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات

- ❖ الاتجاهات (TRENDS) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة؛
- ❖ المرونة (FLEXIBILITY) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث الغير متوقعة، كالإنحراف في المبيعات والإنحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة؛

مما تقدم، نستطيع القول أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة من أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة. والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين، لكن الصعوبة الكبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة. ومن هذا المنطلق، ينظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة¹.

ثانياً-أهمية التحليل المالي: إنّ استخدام التحليل الماليّ بالمؤسسات يُشكّل أهمية كبيرة لبيئة العمل فيها، وتُتلخص هذه الأهمية وفقاً للنقاط الآتية²:

- ❖ مساعدة الإدارة على وضع الأهداف، ممّا يساهم في إعداد الخطط المناسبة لتنفيذ النشاط الاقتصاديّ؛
- ❖ دعم الإدارة في تصحيح الأخطاء أثناء حدوثها، من خلال تزويدها بالوسائل التصحيحية المناسبة؛
- ❖ اكتشاف فرص جديدة للاستثمار؛
- ❖ يُعدّ هذا التحليل أداةً تساعد على دعم فعالية التدقيق؛
- ❖ المساهمة في تشخيص الوضع الماليّ الخاص بالمؤسسة؛
- ❖ معرفة مدى قدرة المؤسسة في الحصول على القروض وسداد قيمتها.

ثالثاً-أهداف التحليل المالي : يسعى التحليل الماليّ بصفته من الوسائل المهمة لكافة أنواع المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهمّها³:

- ❖ تحديد المركز الماليّ الخاص بالمؤسسة؛

¹ مفلح محمد عقل، الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص233،232.

² Pierre Conso, Farouk Hemici, Gestion Financière de L'entreprise, 9^e Edition, DUNOD, Paris, 1999, PP 438-440.

³ الزغبيني هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص167.

- ❖ المقارنة بين الوضع المالي الخاص بالمؤسسة مع وضع المؤسسات التي تعمل بالقطاع نفسه؛
- ❖ المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمال؛ من خلال تحقيق أعلى العوائد وأقل التكاليف؛
- ❖ استخدام سياسات مالية مُقترحة؛ من أجل تغيير الحالة المالية للمؤسسة؛
- ❖ المساهمة في توجيه الأفراد من المستثمرين للمشاركة بالاستثمار في كافة المجالات الاستثمارية؛
- ❖ متابعة الأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛ بسبب السياسة المستخدمة في التمويل؛
- ❖ معرفة مُعدّل نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف والأرباح الخاصة بها.

المطلب الثاني: خصائص وإطار التحليل المالي:

أولاً- خصائص التحليل المالي: تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي¹:

- ❖ يُعدّ التحليل المالي نشاطاً يسعى إلى تحويل البيانات المالية الخاصة بالقوائم المالية إلى مجموعة من المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات؛
- ❖ يتضمن التحليل المالي كافة النشاطات في المستويات الإدارية المتنوعة؛
- ❖ لا يعتمد التحليل المالي على بيانات محدودة من قائمة مالية واحدة، بل يشمل كافة القوائم المالية مثل الدخل والميزانية.

ثانياً- إطار التحليل المالي: يتكون التحليل المالي من فرعين هما²:

1- التحليل المالي للمؤسسات (CORPORATE FINANCIAL ANALYSIS) :

وغاية هذا الفرع هي مساعدة المستثمرين والمدبرين والأطراف الأخرى في تقييم قرارات الاستثمار الرأسمالية والتمويل والقرارات الأخرى ذات الأثر المالي في وضع المؤسسة لأن جميع القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة لها نوع من الآثار المالية، لذا يركز المحللون على تقدير هذه الآثار ووصفها إن لم يستطيعوا تحديدها كمياً، ومن المجالات التي يتناولها هذا التحليل:

- ❖ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل (CAPITAL INVESTISSEMENT)؛
- ❖ هيكل رأس المال (CAPITAL STRUCTURE) ؛
- ❖ سياسة توزيع الأرباح (DIVIDEND POLICY)؛
- ❖ إدارة رأس المال العامل (WORKING CAPITAL MANAGEMENT)؛

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 232.

² المرجع نفسه، ص 232.

❖ مصادر التمويل طويلة الأجل (LONG TERM FINANCING)؛

❖ إدارة المطلوبات (LIABILITY MANAGEMENT)؛

❖ التخطيط المالي (FINANCIAL PLANNING)؛

2- تحليل الأوراق المالية (SECURITIES ANALYSIS):

وغاية هذا النوع من التحليل هي مساعدة المستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية في تقييم البدائل الإستثمارية المتاحة، كما يغطي المعارف والمهارات المختلفة المتعلقة بقرارات الاستثمار المالي، فهو يهتم بالتحليل الأساسي والتحليل الفني، كما يهتم بمحددات القيمة السوقية للأوراق المالية بما في ذلك العائد المتوقع من الاستثمار والمخاطر الكلية الناجمة عنه وتقسيمها إلى مخاطر منتظمة وأخرى غير منتظمة، وكيفية اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي و منهجيته :

أولاً-أنواع التحليل المالي: هناك أنواع كثيرة للتحليل المالي، وتُصنف وفقاً للأسس الآتية¹:

1-حسب الجهة المُنفذة للتحليل المالي : وتشمل نوعين هما:

أ-التحليل الداخلي: هو التحليل المالي الذي يُنفذ من خلال قسم أو موظف يتبع للهيكل التنظيمي في المؤسسة، مثل قسم المحاسبة، والإدارة المالية.

ب-التحليل الخارجي: هو التحليل المالي الذي تُنفذه جهة خارج المؤسسة، ويُساهم في خدمة الجهات الخارجية، والسعي إلى تحقيق الأهداف الخاصة بها، ومن أمثلتها العُرف التجاريّة والصناعيّة و المصارف.

2- حسب الأسلوب المُستخدم في التحليل المالي : ويُقسم إلى عدّة أنواع، ومنها:

❖ أسلوب التحليل بالنسب المالية؛

❖ أسلوب التحليل بالمقارنات؛

❖ أسلوب التحليل بالأرقام القياسية؛

❖ أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

و هناك أساليب أخرى متعددة، و بشكل عام يتم اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها الغرض الذي يهدف إليه التحليل، نطاقه، وحجم البيانات المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

¹ خولة أوراغ، التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016، ص4-6.

3- حسب طبيعة التحليل : ويشمل نوعين هما:

أ- التحليل الرأسي: هو التحليل الذي يُستخدم لتحليل القوائم المالية بشكل منفصل، حيث تُحلل كل قائمة بشكل مستقل عن القوائم الأخرى، ويُطبق هذا التحليل بطريقة رأسية لعناصر القائمة، فيُنسب كل عنصر إلى القيمة الإجمالية لعناصرها، ومن ثم يُضاف إلى إجمالي مجموعة جزئية؛ أي تدرس العلاقات بين كافة العناصر على أساس كلي، وضمن تاريخ مُحدد يوصف بأنه ساكن أو ثابت، ويوصف هذا التحليل بأنه توزيع نسبي.

ب- التحليل الأفقي: هو التحليل الذي يدرس سلوك كل عنصر من العناصر الخاصة بالقوائم المالية أثناء مرور الوقت، حيث تتبع حركة كل عنصر نقصاً أو زيادة مع مرور الزمن، ويُعدّ هذا التحليل ديناميكياً بسبب قدرته على توضيح التغيرات التي تحدث خلال فترة طويلة من الزمن.

ثانياً- منهجية التحليل المالي (METHODOLOGY OF FINANCIAL ANALYSIS) :

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي. ومن هذه الأسس العامة ما يلي¹:

1 - تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:

ويبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة البدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة. فإذا ووجه المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما، فيمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة ورغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف، وهو قدرة العميل على إنجاز الدورة التجارية بنجاح وتمتعه بأدبيات جيدة.

2 - تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:

من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل وتعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

3 - تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته:

فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

4 - اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب لقدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث:

حسن اختيار أسلوب و أداة التحليل يؤدي إلى الحصول على أدق النتائج و أصحابها، نذكر منها:

¹ ملفح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 241، 240.

- ❖ نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة؛
- ❖ معدل دوران البضاعة، والذي يعبر عن مدى السرعة التي يتم فيها تحويل البضاعة الموجودة لدى المؤسسة إلى نقد يستعمل في الوفاء بالتزاماتها؛
- ❖ كشف التدفق النقدي، والذي يقدم فكرة عن مواعيد وفرة السيولة لدى المؤسسة؛

5- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب:

وتعتبر هذه الخطوة الأصبغ والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه؛ ولا مانع، حيث يستدعي الأمر استعمال أكثر من معيار.

7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه، للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

8- تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها: ما الذي أدى و ماهي أسباب الانحرافات المسجلة.

9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل:

ومن النادر أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة التأكد وليس إلغاءها كلية.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما أن عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح، بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليها هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل. هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية:

- ❖ معلومات عن خلفية المشروع موضوع التحليل، والصناعة التي ينتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه؛
- ❖ المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل؛
- ❖ الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل؛
- ❖ تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛
- ❖ تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛
- ❖ الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به؛

المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي وخطواته

أولاً- نتائج التحليل المالي : بعد تطبيق التحليل الماليّ لكافة القوائم الماليّة الخاصة بمؤسسة ما، عن طريق استخدام أدوات التحليل الماليّ، يؤدي ذلك إلى ظهور مجموعة من النتائج وهي¹:

1- نتائج التحليل الداخلي: وتشمل الآتي:

- ❖ استخدام المعلومات التي تمّ الحصول عليها في مجال الرقابة العامة؛
- ❖ تقديم حُكم حول الإدارة الماليّة أثناء فترة تنفيذ التحليل الماليّ؛
- ❖ المساهمة في اتخاذ القرار المناسب حول توزيع أو استثمار الأرباح الماليّة؛
- ❖ تقديم أحكام حول طبيعة تنفيذ الموازنات الماليّة؛

2- نتائج التحليل الخارجي: وتشمل الآتي:

- ❖ استخدام تحديد الأرقام المرتبطة بالضريبة، من أجل تقييم النتائج الماليّة؛
- ❖ تقديم اقتراح حول سياسة ماليّة، تهدف إلى تغيير الحالة الماليّة للمؤسسة؛
- ❖ تقييم الحالة الماليّة للمؤسسة، ومدى قدرتها على تحمل النتائج الخاصة بالقروض؛

ثانياً- خطوات التحليل المالي:

تأتي معرفة المركز المالي للمؤسسة مع معرفة خططها المالية، ولا يمكن معرفة الخطط المالية إلا من خلال خطوات التحليل المالي، التي يمكن تحديدها بتحليل مركز المؤسسة وتقدير إمكاناتها وقدراتها، وتأتي أهمية التحليل المالي من أهمية رسم الخطط وتوجيه سياسات المؤسسة، وعمل خطط المستقبل على أساس نتائج التحليل، وقد ازدادت أهمية التحليل المالي نظراً لانتشار المؤسسات الكبرى وتطور الصناعات، لكن في المقابل برزت العديد من الصعوبات في مراقبة الأعمال باستعمال التقارير والقوائم الحسابية والإحصائية، لذا كان لا بد من التطبيق الأمثل في خطوات التحليل المالي².

1- **التصنيف:** وهي خطوة هامة من خطوات التحليل المالي، حيث يتم تحليل الأرقام التي تحويها القوائم المالية بالتصنيف، بعبارة أخرى، تتم تجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام إلى الأجزاء المكونة لها، ثم يتم وضع هذه الأجزاء مع بعضها ضمن مجموعات متجانسة، وذلك بهدف البحث والتحليل في صورة يمكن من خلالها الانتقال إلى الخطوة التالية بكل سلاسة.

¹ سلمان معلا، التمويل والمؤسسات التمويلية: مفهوم وأهداف وسياسات (الطبعة الأولى)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2015، صفحة 149.
² موقع الأكاديمية البريطانية للتدريب و التطوير، خطوات التحليل المالي، في موقع <https://batdacademy.com/ar/post/595> الأحد 20 مارس 2022، الساعة: 14:15.

2- المقارنة: يقوم المحلل المالي بمقارنة الأرقام الجزئية، وذلك بمقارنة مجموعات محددة بالمجموعة الكلية، يمكن الاستفادة من عمليات المقارنة في كشف العلاقات القائمة بين الأرقام وذلك على فترات محاسبية مختلفة، كما يمكن أن تمتد هذه المقارنة إلى أكثر من مؤسسة في ذات الهدف والصناعة.

3- الاستنتاج: في خطوات التحليل المالي لا بد من معرفة أسباب قيام العلاقات بين الأرقام بعد اكتشافها، وبالتالي استنتاج أفضل الوسائل لعلاج المشاكل المختلفة، بالإضافة إلى إطلاق الحكم السليم على المركز المالي للمؤسسة ، وهذا ما يساعد بالتحديد على تقدير إمكانيات وقدرات المؤسسة في المستقبل.

بإتمام خطوات التحليل المالي نكون قد أصبحنا جاهزين لدراسة الميزانية العامة والزيادة أو النقصان في شكل النسب المئوية لها، وذلك عبر مقارنة القوائم المالية وقائمة الأموال والنسب المتوقعة للمستقبل القريب والبعيد على حد سواء، وذلك بهدف إظهار الأصول والمنافسة ورأس مال المؤسسة في تاريخ معين أو بعدة تواريخ مختلفة، ومعرفة التغييرات التي تحدث للميزانية والأرباح والخسائر ، بحيث تتجه المؤسسة إلى زيادة رأس المال أو تخفيضه.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

يستند المحلل المالي على عدد من أدوات التحليل من أجل تحليل البيانات المالية للمؤسسة المتمثلة في القوائم المالية، حيث يتم استخدام كل نوع بناء على الوضع الراهن في المؤسسة.

حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث يتم التطرق إلى القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي ومن ثم التحليل المالي باستخدام النسب المالية و التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

هي مجموعة من الوثائق هدفها إعطاء معلومات صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، الأداء والتغيرات في هذه الوضعية، حيث تصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وذلك لتجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسية تبعا لخصائصها الاقتصادية، وتعرف هذه التصنيفات الرئيسية بعناصر القوائم المالية ومن أبرزها:

أولا- الميزانية (قائمة المركز المالي): هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها تبين الموارد المتاحة لها والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد¹.

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص256.

◀ عناصر الميزانية:

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية¹.

1-الأصول: وتعرف أيضا بالموجودات وهي الممتلكات المادية و المعنوية مثل المباني و المعدات والبضاعة و النقديات و المحل التجاري والأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين (رأس المال) أو أطراف أخرى اي القروض بمختلف أنواعها لذا فالأصول تعرف أيضا بالاستخدامات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها وتقسم الأصول الى مايلي²:

أ- الأصول الجارية (الأصول المتداولة): و هي التي تمتلكها المؤسسة بغرض الاستخدام أو البيع لمدة عام أو أقل، أي التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال سنة واحدة أو أقل، و تشمل الأصول المتداولة كل من الإستثمارات قصيرة الأجل وأوراق القبض، المخزون، المصروفات المدفوعة مقدما³.

ب- الأصول غير الجارية(الأصول غير المتداولة): ويقصد بها كافة النفقات الاستثمارية التي أنفقتها المؤسسة على اقتناء الموجودات لإستخدامها لأمد طويل أي تحتفظ بها لأغراض العمل والإنتاج وليس بهدف بيعها⁴.

2-الخصوم: ان الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة، وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء و الارباح غير الموزعة و قد تكون خارجية مثل القروض بمختلف انواعها وتنقسم الخصوم الى ما يلي⁵:

أ- رؤوس الاموال الخاصة: وتمثل الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية، إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد⁶، وتتضمن:

❖ رأس المال.

❖ الاحتياطات.

❖ فرق اعادة التقييم.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المادة رقم 33، ص18.

² عبدالرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ضمن المخطط المحاسبي الجديد، دار النشر جيطلي، برج بوعريبرج، الجزائر، 2009، ص10.

³ اسعد حميد العلي، الادارة المالية، دار وائل للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص235.

⁴ مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية: 388 معيار للتقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة، دار المناهج، الطبعة الاولى، الاردن، 2014، ص، 186.

⁵ عبدالرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص12.

⁶ مصطفى كمال، عموميات حول الميزانية، منتدى المحاسب العربي، في موقع: <https://accdiscussion.com/acc19025.htm>، 11:53، 2022-03-30.

❖ نتيجة الدورة.

❖ العلاوات.

ب- الخصوم غير الجارية (غير المتداولة): وهي الخصوم التي يكون تاريخ إستحقاقها أكثر من شهر وتتضمن¹ :

❖ القروض والديون المالية؛

❖ الضرائب المؤجلة خصوم؛

❖ خصوم أخرى غير جارية؛

❖ المؤونات والخصوم المماثلة؛

ج- الخصوم الجارية (المتداولة): هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الإستغلال أو خلال اثني

عشر شهرا الموالية من تاريخ الاقفال². وتتضمن:

❖ الموردون والحسابات الملحقة، وتشمل الحسابات الدائنة، أوراق الدفع قصيرة الأجل والأجور المستحقة؛

❖ الضرائب، وتشمل الضرائب المستحقة الدفع والمصاريف الأخرى المستحقة؛

❖ حسابات الخزينة السالبة وما يعادلها (السحب على المكشوف)؛

◀ أهمية إعداد الميزانية:

❖ تلبية المتطلبات القانونية؛

❖ إظهار أصول وخصوم المؤسسة بتاريخ محدد ومنه تحديد مركزها المالي وهذا ما جعل البعض يعرف الميزانية

على أنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد؛

❖ تمكن الميزانية من تعريف الغير (بنوك، دائنون، عمال،...) عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

❖ حساب نتيجة الدورة وهذه النتيجة يمكن حسابها بواسطة الميزانية أو بواسطة حساب النتيجة؛

ثانيا- جدول حساب النتائج (قائمة الدخل): هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية

الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف

المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008، ص 77.

² Rachida BOURSALI, LES NORMES COMPTABLES DU SCF, ALOULFIA TALITA, Oran, 2010, p 23.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات

ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه إستهلاكاته(أعباءه)، وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة¹.

كما نميز نوعين من جدول حساب النتائج:

❖ **جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:** حيث تصنف الأعباء و الإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح من حساب جميع التسيير الرئيسية، و هي بمثابة أرصدة وسطية تسمح من حساب -في النهاية - النتيجة الصافية للدورة المالية.

❖ **جدول حساب النتائج حسب الوظيفة:** حيث تصنف الأعباء و الإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها.

المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد IAS1 يترك للمؤسسة حرية عرض الأعباء مصنفة حسب الطبيعة أو مجمعة وظيفياً، في الجزائر يتم إعتقاد حسابات النتائج حسب الطبيعة، لأن إعداده يعتبر إجبارياً من وجهة النظر الضريبية، عند التصريح الضريبي الخاص بنهاية الدورة المالية. " و للكيان أيضاً امكانية تقديم حساب النتيجة حسب الطبيعة "هذه الجملة تبين إعطاء الأولوية لحساب النتائج حسب الطبيعة على حساب النتائج حسب الوظيفة².

1-عناصر جدول النتائج:

يتم من خلال جدول حساب النتيجة عرض مختلف أعباء المؤسسة إما حسب وظيفتها (تكاليف التصنيع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية، ...)، أو حسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، نفقات المستخدمين، ...)، أي على الأساس الذي يقدم من خلاله معلومات صادقة حول وضعية المؤسسة، ويجب أن يشمل كحد أدنى العناصر التالية:

- ❖ إيرادات و نتائج الأنشطة التشغيلية؛
- ❖ الاعباء المالية (أعباء التمويل)؛
- ❖ أعباء المستخدمين؛
- ❖ الاعباء الضريبية؛
- ❖ مخصصات الاهتالكات و خسائر القيمة التي تخص الاصول العينية؛
- ❖ مخصصات الاهتالكات و خسائر القيمة التي تخص الاصول المعنوية؛
- ❖ النتيجة من النشاطات العادية؛

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص25P24.

² زويته محمد الصالح، "دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة"، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASPJ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، الجزائر، 2012، ص226.

- ❖ الارباح و الخسائر من النشاطات غير العادية؛
- ❖ صافي الربح أو الخسارة للدورة الجارية؛
- ❖ النتيجة الصافية لكل سهم من الاسهم بالنسبة إلى الشركات المساهمة.

2- مميزات وخصائص جدول حساب النتائج:

يسمح جدول حساب النتائج بتحقيق الميزات والخصائص التالية:¹

- ❖ تساعد قائمة الدخل مستخدمي البيانات على توقع أيّ تدفّقات نقدية مستقبلية؛
- ❖ تساعد قائمة الدخل المستثمرين على تقييم الأداء السابق للمنشأة؛
- ❖ تساعد قائمة الدخل مستخدمي البيانات على توقع التدفقات النقدية المستقبلية؛
- ❖ تساعد قائمة الدخل على تحديد المخاطر؛

ثالثا- جدول تدفقات الخزينة:

1-تعريف جدول تدفقات الخزينة:

تعد قائمة تدفقات الخزينة هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة الميزانية وقائمة حساب النتيجة، والتي أصبح لزاما على المؤسسات إعدادها وتعتبر قائمة الخزينة من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على التغيرات المالية للمؤسسة و تعرف على أهم الأدوات الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية وذلك بالإعتماد على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية واستخداما في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.²

2-محتوى قائمة تدفقات الخزينة:

حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي تحتويها قائمة تدفقات الخزينة، حيث يجب أن تتضمن قائمة تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحساب النتائج الحاصلة خلال السنة المالية حسب مصدرها وهي تتمثل في:³

- ❖ تدفقات الخزينة التي تولدها الانشطة التشغيلية غير مرتبطة بالإستثمار ولا بالتمويل؛

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص46.
² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الادارة المالية)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص222.
³ القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد للتقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص26.

- ❖ تدفقات الخزينة التي تولدها أنشطة الاستثمار والتي تتمثل في عمليات سحب الأموال عن إقتناء أصول طويلة الأجل أو تحصيل الأموال من بيع أصول طويلة الأجل؛
- ❖ تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل وهي الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض و رأس المال سواء بالزيادة أو النقصان؛
- ❖ تدفقات أموال متأتية من فوائد حصص الأرباح، تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للإستثمار أو التمويل؛

3- طرق عرض قائمة تدفقات الخزينة:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة:

- أ- الطريقة المباشرة: تعتمد الطريقة المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة على قاعدة الإفصاح المالي، حيث أنها تبين بالتفصيل المكونات الرئيسية للتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ومن خلال حصر كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتبويبها ضمن البنود الرئيسية الواجب وضعها في جدول تدفقات الخزينة¹.
- ب- الطريقة غير المباشرة: تركز هذه الطريقة على الفروق بين الربح المحاسبي والمبلغ الصافي للتدفقات النقدية، وتبدأ هذه الطريقة بصافي النتيجة مضافا إليها أو مخصوما منها التغير في حسابات الأصول والخصوم المتداولة المرتبطة بالتشغيل ما عدا النقدية وما يعادلها².

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

إن التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل المالي ومن أكثرها شيوعا في أوساط المحللين الماليين، حيث تسمح هذه النسب بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و من ثم اصدار احكام حول وضعها المالي.

أولا-نسب السيولة: تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل(خصومها المتداولة) مما لديها من نقدية و اصول اخرى يمكن تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا(الاصول المتداولة) وبدون خسارة³.

¹ محمد الامين خنيوة، فعاليات إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان CSHB، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2008، ص 71.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 172.

³ جمال الدين المرسي، احمد عبدالله اللطح، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006، ص 156.

وهناك ثلاثة نسب تقيس السيولة:¹

1-نسبة السيولة العامة: وتعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة و كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة، بشكل مفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة، أو الحصول على قروض جديدة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2-السيولة المختصرة: تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الإلتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول، قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30 % كحد أدنى و 50 % كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون تكون القيم جاهزة تساوي القصيرة أو أقل وتحسب بعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{مخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

صعوبات أي
الجاهزة والغير
نصف الديون

الدفع دون
تكون القيم
جاهزة تساوي

3-السيولة الفورية: تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وحدودها بين 20% كحد أدنى و 30% كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في إستخدامات أخرى تعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منها غير مستعملة. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

¹سعداوي مراد مسعود، مختاري فتيحة، بوساحة محمد لخضر، "مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأوغاط"، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASPJ، مجلة المعيار، المجلد 11 العدد: 04، الجزائر، 2020، ص 44.

ثانياً-نسب النشاط: تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، وتعرف أيضا بنسب إدارة الموجودات لأنها تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات¹.

وهناك مجموعة من النسب:

1-معدل دوران الأصول:

يعبر عنه كذلك بإنتاجية الأصول، يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات السنوية الصافية، وبالتالي مساهمة كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول لتوليد المبيعات².

ليس هناك معدل أو قيمة معيارية لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة هذه النسبة مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة أو مقارنتها بالقيم التاريخية للمؤسسة نفسها، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

2-معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس هذا المعدل كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة في زيادة المبيعات ومن ثم تحقيق الأرباح، والقاعدة هي أنه إذا كان معدل دوران الأصول الثابتة مرتفعاً فذلك يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول الثابتة أو قد يرجع السبب إلى صغر حجم الإستثمار في هذه الأصول، وإنخفاض معدل دوران الأصول الثابتة فقد يكون بسبب عدم مقدرة المؤسسة على الإستفادة المثلى من الأصول الثابتة أو بسبب وجود طاقة معطلة ضمن هذه الأصول، ويحسب وفق العلاقة التالية³:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

¹ فهمي، مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين -رام الله-، الطبعة الأولى، 2008، ص35.
² رزقي محمد، محاضرات مقياس التحليل المالي، السنة الثانية ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2019-2020.
³ عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عزيز السهلاوي، الإدارة المالية، مطابع السروات، الطبعة الخامسة، 2017، ص65.

3- معدل دوران الأصول المتداولة:

يعكس هذا المعدل كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول المتداولة من أجل الحصول على المبيعات ، كلما كان المعدل مرتفع فذلك يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول المتداولة أو قد يرجع السبب إلى صغر حجم الإستثمار في هذه الأصول و إذا كان معدل دوران الأصول المتداولة منخفضا فقد يكون بسبب عدم مقدرة المؤسسة على الإستفادة المثلى من هذه الأصول أو بسبب وجود طاقة معطلة ضمن هذه الأصول، ويحسب وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \text{المبيعات (HT)} / \text{الاصول المتداولة}$$

4- معدل دوران المخزون:

تعبّر هذه النسبة على عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات، فكلما إنخفض هذا المعدل دل على ان المؤسسة تعاني من بطئ في تصريف مخزونها وهو ما يؤدي إلى تجميد جزء من الأموال في شكل مخزون، في حين فإن زيادة هذا المعدل تعني زيادة نشاط المؤسسة. ويحسب وفق العلاقة التالية²:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

وهنا تم استعمال تكلفة البضاعة المباعة لأن البضاعة تقيم بالتكلفة وإذا تعذر وجود تكلفة المبيعات نستعمل المبيعات بالرغم من شمولها لقيمة الأرباح المحققة.

ومن أجل حساب معدل دوران المخزون لابد من حساب متوسط المخزون والذي يعبر عنه رياضيا كالتالي³:

$$\text{متوسط المخزون} = \text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة} / 2$$

¹ المرجع نفسه، ص 60.

² رزقي محمد ، مرجع سبق ذكره.

³ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، جامعة الزيتونة الأردنية، دار النشر والتوزيع - عمان -، صفحة 84:85.

ومن أجل الاستفادة من معدل دوران المخزون لابد من معرفة متوسط فترة التخزين (عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة في المخزون).

$$\text{متوسط فترة التخزين} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

وكلما إنخفضت فترة التخزين إزدادت فترة دوران المخزون والعكس صحيح عند إرتفاع فترة التخزين فإن فترة دوران المخزون تنخفض.

5- معدل دوران المدينون: وهي تستخدم للحكم على كفاءة إدارة الإئتمان في المؤسسة على تحصيل الديون، وكلما إرتفع المعدل فهو يشير إلى تحسن أداء المؤسسة في تحصيل ديونها ونجاح سياستها الإئتمانية.¹

وبالتالي فهي تعبر عن عدد مرات تحول الزبائن و الحسابات الملحة إلى سيولة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المدينون} = \text{صافي المبيعات الآجلة السنوية (TTC)} / \text{الزبائن و الحسابات الملحة} - \text{تسيقات الزبائن}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران المدينون}$$

6-معدل دوران الدائنون:

وهو مقياس السيولة المالية لدى المؤسسات على المدى القصير، أي أنه مقياس لتقييم مدى سرعة المؤسسة في مواجهة و سداد إلتزاماتها تجاه الدائنين، وهذه النسبة تمثل عدد مرات دوران السيولة النقدية خلال السنة المالية، وتوفر معلومات عن المبالغ التي تدفعها الشركة وعدد الدفعات أو المرات التي تدفع فيها المؤسسة لمورديها خلال فترات زمنية معينة وهو ما يمكن أن نطلق عليه إسم الكفاءة الإدارية يفني مواجهة الإلتزامات و سداد الموردين.²

¹ مقال التحليل المالي و معدلات الدوران، موقع orchida soft، في موقع: <https://n9.cl/px3zw>، 2022-04-15، 14:28.

² معدل دوران الدائنون، موقع ميم، في موقع: <https://n9.cl/w8v6j>، 2022-04-26، 10:00.

معدل دوران الدائون = مشتريات سنوية آجلة (TTC) / موردون وحسابات ملحقة - تسبيقات الموردين

متوسط فترة التسديد = 360 / معدل دوران الدائون

ثالثا-نسب الربحية: تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، أن المؤسسة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح.

ومن أهم هذه النسب ما يلي¹:

1-صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات: هذه النسبة توضح المدى الذي يمكن للمؤسسة أن تخفض فيه سعر

البيع الفردي قبل أن تتعرض للخسائر وعند حساب النسبة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المصاريف والأعباء وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات = صافي الربح بعد الضريبة / رقم الأعمال الصافي (HT)

2-معدل العائد على الإستثمار (ROA): تشير هذه النسبة إلى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول

المستثمرة في المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الإستثمار = صافي الربح بعد الضريبة والفوائد المالية / مجموع الأصول

¹ شعشوع أحمد. دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (LMD)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020، ص56:57.

3-معدل العائد على حقوق الملكية: تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على إستثمارات المساهمين في المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{صافي حقوق المساهمين}$$

رابعا-نسب المديونية: تقيس هذه النسب مدى إعتماد المؤسسة على الديون في تمويل إستثماراتها، بالمقارنة مع التمويل المقدم من قبل المالكين. وتدعى هذه النسب أيضا بنسب الرفع المالي، ويستخدم العديد من النسب في هذا المجال نذكر منها:¹

1-نسبة الدين إلى إجمالي الأصول: هي النسبة من الأصول الممولة عن طريق الإقتراض وتعني نسبة المديونية العالية أن خطر الإفلاس مرتفع وأن تكاليف التمويل من مصادره المختلفة سوف ترتفع في المستقبل، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الدين إلى إجمالي الأصول} = \text{إجمالي الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

2-نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تشير هذه النسبة إلى درجة إعتماد المؤسسة على الديون لتمويل عملياتها مقارنة بالتمويل عن طريق حقوق الملكية وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة منخفضة لأن إنخفاضها يمثل حماية لهم في حالة تصفية المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \text{إجمالي الديون} / \text{حقوق الملكية}$$

¹ Elearning.univ-bba.dz,11.20,07-04-2022.

3-نسبة عدد مرات تغطية الفوائد: تبين هذه النسبة إلى أي مدى يمكن لأرباح المؤسسة أن تتدنى ولايزال باستطاعتها تغطية ودفع الفائدة على ديونها، فإذا كان عدد مرات التغطية متدنياً فإن أي إنخفاض في أرباح المؤسسة قد يضطرها إلى التوقف عن دفع الفوائد ويعرضها لمخاطر الإفلاس، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة عدد مرات تغطية الفوائد} = \text{صافي الربح التشغيلي} / \text{الفوائد}$$

خامساً-نسب المردودية: يقصد بالمردودية على أنها ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، ومن أهم هذه النسب مايلي¹:

1-المردودية التجارية: هذه النسبة تبين كم من دينار واحد من رقم الأعمال يؤدي إلى نتيجة السنة، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان هذا المؤشر يدل على وضعية حسنة للمؤسسة وبالتالي مدى مساهمة رقم الأعمال في تحقيق النتيجة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{المبيعات الصافية (رقم الاعمال السنوي HT)}$$

2-المردودية المالية: تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى إستخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو ناحية توظيف الأموال، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{الاموال خاصة}$$

3-المردودية الاقتصادية: تقيس الفعالية في إستخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة وتعتبر على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر، وتحسب وفق العلاقة التالية:

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص47-48.

المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية للدورة / مجموع الأصول

سادسا-نسب التمويل: تقيس هذه النسب مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ومن أهم هذه النسب ما يلي¹:

1-نسبة التمويل الدائم: تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وإذا كانت أكبر من 1 يعني وجود رأس مال عامل صافي موجب، بالإضافة إلى وجود هامش أمان مالي، وإذا كانت أقل من 1 يعني وجود رأس مال عامل سالب وبالتالي يكون للأصول الثابتة تمويل نسبي بواسطة الأموال الدائمة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

2-نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3-نسبة الاستقلالية المالية: تعبر عن مدى إستقلالية المؤسسة ماليا ومدى إعتماها على أموالها الخاصة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام التوازنات المالية

¹ Elearning.univ-bba.dz,12.39,08-04-2022.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات

التوازنات المالية هي التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة وإستغلالها من جهة أخرى حيث تختلف عناصر الموارد في مدة إستعمالها التي توافق إستحقاقها وكذلك تختلف عناصر الإستعمالات في مدة تحقيقها والتي توافقت مع درجة ثبوتها وهكذا ينتج ثلاث مستويات من التوازنات المالية: رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، الخزينة¹:

أولاً- رأس المال العامل: يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، يكتسي حساب رأس المال العامل أهمية كبيرة بالنسبة للدائنين إذ أنه يعطي فكرة عن سيولة المؤسسة في الأجل القصير كما أنه يعكس قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية وقدرتها على سداد إلتزاماتها عند إستحقاقها، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الإلتزامات المتداولة}$$

ويوجد ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي²:

1- رأس المال العامل < 0: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل إحتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن إستخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية.

2- رأس المال العامل = 0: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل الإحتياجات طويلة المدى دون تحقيق فائض ولاتحقيق عجز.

3- رأس مال العامل > 0: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الإحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الإحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى إستثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

¹ عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعويضة، " أدوات قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج الائتمان في مؤسسة تواب"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 12، عدد01، الجزائر، 2021، ص115.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص83.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات

ثانياً-احتياج رأس المال العامل: ويعرف بأنه ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد إستحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الإستغلال بصفة عادية، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

ويوجد ثلاث حالات لإحتياج رأس المال العامل وهي¹:

1-إحتياج رأس المال العامل < 0 : معناه أن إحتياجات التمويل الدورية تفوق موارد التمويل الدورية، مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الإستغلال ما يستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

2-إحتياج رأس المال العامل $= 0$: معناه أن إحتياجات التمويل الدورية تساوي موارد التمويل الدورية وهي حالة توازن دورة الإستغلال، لكن هذه الحالة قد تكون خطيرة على المدى القصير إذا كان رأس المال العامل الصافي سالب.

3-إحتياج رأس المال العامل > 0 : معناه أن إحتياجات التمويل الدورية أقل من موارد التمويل الدورية، أي وجود فائض في تمويل دورة الإستغلال، هذه الحالة تستدعي وجود رأس المال العامل الصافي موجب فهذا معناه أن المؤسسة قد حققت فائضا في تمويل دورة الإستثمار وفائضا في تمويل دورة الإستغلال، الشيء الذي قد يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لخزينة مرتفعة، ومنه قد يسبب مشكلا في الربحية (أي وجود موارد مالية تفوق الإحتياجات).

ثالثا-الخزينة: عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الخارجية والداخلية أي الأموال من وإلى المؤسسة خلال دورة إستغلالية معينة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية} \\ \text{الخزينة} &= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل} \end{aligned}$$

¹ شعشوع أحمد، مرجع سبق ذكره، ص67.

ويوجد ثلاث حالات للخزينة¹:

1- رأس المال العامل < إحتياج رأس المال العامل ، الخزينة < 0: في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

2- رأس المال العامل > إحتياج رأس المال العامل الخزينة > 0: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، و هذا يطرح مشكل ممتثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تتنازل عن بعض إستثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية و في بعض الحالات الإستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

3- رأس المال العامل = إحتياج رأس المال العامل الخزينة = 0: أي الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و إحتياج رأس المال العامل.

المبحث الثالث: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار

يعتبر إتخاذ القرار عملية محورية في تحديد مصير المؤسسة إما إلى الأفضل باتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة، أو إلى الأسوء باتخاذ القرارات السيئة و في غير محلها.

و للحصول على أنجح و أصوب القرارات المالية، لابد من الدراسة الكفؤ لكل الجوانب التي لها صلة بها، و تحليل مختلف التدفقات المالية باستخدام النسب و المؤشرات المناسبة. ومن هنا تنطلق العلاقة بين عمليتي التحليل المالي وإتخاذ القرار.

المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار

أولاً-تعريف عملية إتخاذ القرار و أهميته

1-تعريف إتخاذ القرار :

يُعتبر إتخاذ القرار الركن الأساسي في العمليّة الإداريّة؛ حيث إنّه يشمل أنشطة الإدارة، ووظائفها جميعها، فعلى سبيل المثال، عند أداء الإدارة لوظيفتها في الرقابة، فإنّها تتخذ القرارات لتحديد المعايير المناسبة لقياس نواتج الأعمال،

¹ ghk_dz ، منتديات محاسبة دوت نت، رأس المال العامل و إحتياجات رأس المال العامل، في موقع: <https://tinyurl.com/ys3vkn4> ، 12-

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات

والتعديلات اللازم إجراؤها على الخطة، والحرص على تصويب الأخطاء في حال وجودها، وما إلى ذلك، وبسبب ما تواجهه الأنظمة الإدارية الحديثة من تعقيدات في أهدافها - حيث قد يكون هناك تعارض بينها أحياناً - أصبح هناك ازدياد في المشاكل التي تواجه القيادات الإدارية، وعليه فقد ازدادت الحاجة إلى اتخاذ القرارات التي من شأنها مواجهة هذه المشكلات¹.

تعريف 1: يعرف القرار لغة، أنه مصدر للفعل (قَرَّ)، يُقال: قَرَّ رأيه على الأمر؛ أي أزمع، وعقد النية عليه، والقرار: هو المستقرّ الثابت؛ إذ نقول: لا قرار له؛ أي أنه غير ثابت، وهو يُعَبَّرُ عَمَّنْ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى رَأْيٍ، والقرار لغة يعني: الرأي مُضْمِيهِ مَنْ يَمْلِكُ إِمْضَاءَهُ، وهو أمر يصدر عن صاحب النفوذ².

تعريف 2: أمّا إصطلاحاً فقد ورد تعريفه من قبل العديد من الباحثين، وذلك على النحو الآتي:

❖ تعريف أورد برنارد هو: عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية، أو رد فعل مباشر³.

❖ تعريف عبد الكريم درويش هو: الناتج النهائي لحصيلة مجهود متكامل من الآراء، والأفكار، والاتصالات، والجدل، والدراسات التي تمّت في مستويات مختلفة في المنظمة.

تعريف 3: عملية اتخاذ القرار هي اختيار أحد البدائل المتاحة، على أسس علمية، وموضوعية، وضمن مبادئ المنظمة، ومعاييرها المتفق عليها⁴.

تعريف 4: في إطار المؤسسات يعرف القرار على أنه الإختيار المدرك و الوعي لبديل معين من مجموعة من البدائل بشرط أن يقوم على أساس علمي لاختيار المشروع المناسب⁵.

¹ وردة برويس، فعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاساتها على أداء العاملين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنميه الموارد البشرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015م، صفحة 181؛ 182.

² معجم المعاني الجامع، تعريف ومعنى نموذج اتخاذ القرار، في موقع www.almaany.com، الخميس 7 أفريل 2022، 15:30.
³ أمنة مسغوني، سهيلة شوية، آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص علم إجتماع تنظيم و عمل، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014/2015م، ص 36.

⁴ خلاصي مراد، اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الإطار في العمل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس و علوم التربية والأرطوفونيا، تخصص علم النفس التنظيمي و تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس و علوم التربية والأرطوفونيا، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006/2007م، ص 30.
⁵ مؤيد فضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة 1، دار الوراق، عمان، 2009، ص 261.

2- أهمية إتخاذ القرار:

يرتبط إتخاذ القرار بالحياة اليومية للأفراد، والجماعات، والمنظمات، حيث تبرز أهميته من ناحيتين، هما¹:
أ- **الناحية العلمية:** تبرز أهمية عملية إتخاذ القرار في كونها وسيلة ناجحة لتنفيذ استراتيجيات المنظمة، وأهدافها بشكل موضوعي، كما أنّها تساهم بشكل فعال في إنجاز العمليات الإدارية كلّها، من تنظيم، ورقابة، وتخطيط، وما إلى ذلك من عمليات، إضافة إلى أنّها تُجسّد الأهداف، والسياسات، وتُفسّرها، وتنفّذها، وهي تجمع المعلومات الضرورية للوظائف الإدارية باستخدام وسائل التكنولوجيا المختلفة.

ب- **الناحية العملية:** حيث تساعد القرارات على كشف مواقف الرؤساء، والكشف عن العوامل التي تضغط على مُتخذي القرار، سواء كانت عوامل خارجية، أو داخلية، ممّا يجعل عملية الرقابة أسهل، إضافة إلى أنّ مواجهة الضغوط في المستقبل تصبح بصورة أفضل، ومن الجدير بالذكر أنّ إتخاذ القرارات وسيلة تُقاسُ بها مقدرة الرؤساء على أداء وظائفهم، ومهامهم الإدارية.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل إتخاذ القرار

أولاً- أنواع القرارات: هناك 3 أنواع من القرارات المالية تذكرها كالتالي:

1- قرار الاستثمار:

تعريف الاستثمار: هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد (المستثمر) في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- ❖ القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛
- ❖ النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم؛
- ❖ المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع².

إن قرارات الإستثمار ونظراً لأن عوائد المستقبل غير معروفة بدرجة من الدقة والضمان، فإن هذه القرارات لا بد أن تتعرض لدرجة من المخاطر، فكلما زادت الرغبة في تحقيق أكبر عائد كلما زادت درجة المخاطر، لذلك ينبغي تقييم قرارات الإستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما¹:

¹ أمانة مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص 38؛ 39.
² عبد الكريم الخبري، أثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 101.

❖ العائد المتوقع؛

❖ المخاطرة المحتملة؛

وكذلك لقبول أي قرار استثماري يستلزم وجود معيار معين للحكم على عوائد الإستثمار في المستقبل، وعلى أساس هذا المعيار يتم القبول أو الرفض للفرص الاستثمارية المقترحة، وعادة ما يكون هذا المعيار قريبا أو مساويا لتكلفة تمويل هذه الإستثمارات.

و بذلك تكون عملية حساب تكلفة التمويل من العناصر المهمة في قرارات الإستثمار أيضا بالإضافة إلى أهميتها في قرارات التمويل.

وعادة تنقسم قرارات الإستثمار حسب البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى:

القرارات الإستثمارية قصيرة الأمد: تدور هذه المجموعة من القرارات حول الإستثمار في الموجودات المتداولة والتي -

تشكل جزءا مهما من حركة الإستثمار الداخلي في المؤسسات؛

القرارات الإستثمارية طويلة الأمد: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الإستثماري الطويل الأمد والممثل -

بالإستثمار في الموجودات الثابتة.

2- قرار التمويل:

هو من أعقد القرارات التي تمارسها الإدارة المالية هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل للمؤسسة والذي تصل من خلال إختيار هيكل التمويل الأمثل إلى تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التمويل، وفق إفتراض أساس مفاده أنه كلما إنخفضت كلفة التمويل والنتائج عن خلق المزيج الأمثل لمصادر التمويل، كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم، وعلى ضوء هذا الإفتراض تمارس الإدارة المالية نشاطا وظيفيا غاية في الأهمية تسعى من خلاله إلى تحديد النسبة المثلى لكل نوع من مصادر التمويل ، أضف إلى ذلك اهتمامها بشكل العلاقة التي يجب أن تكون بين التكوين الإستثماري لشركة الأعمال وبين قرارات التمويل فيها، حيث أنها تنظر للعلاقة من زاوية ومعدل العائد على الإستثمار المتوقع تحقيقه وكلفة التمويل التي تتحدد وفق مصادر تمويل تلك الإستثمارات.

إن إهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة ممكن:

❖ توفيرها في الوقت المناسب؛

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الاردن، 2008، ص 46؛47.

❖ توفيرها خلال فترات زمنية مناسبة؛

❖ توفيرها بأقل كلفة ممكنة؛

❖ استثمارها في المجالات الأكثر فائدة؛

وتعزز الإدارة المالية نشاطها التمويلي بضرورة الأخذ بعين الاعتبار جملة متغيرات تعتبر أساسية في اتخاذ القرار التمويلي وهي: هيكل التمويل المطلوب، المرونة، التكلفة، الزمن.

حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لإتخاذ القرار المالي¹.

3- قرار توزيع الأرباح:

وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح.

وهذا يعني ومن خلال نسبة التوزيع وتحديد الأرباح التي يجب أن تحتفظ بها الإدارة المالية داخل المؤسسة بشكل مقسوم أرباح محتجزة (احتياطي الأرباح) والذي يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل الداخلي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر التمويل المناسبة.

ومن المؤكد أن مجموعة القرارات التي تدخل عملية التوزيع تكون مهمة للإدارة المالية نظرا للرغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين والإدارة، فالمستثمرون يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم. في حين تفضل الإدارة زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسع الاستثماري داخل شركة الأعمال².

ثانيا- مراحل إتخاذ القرار: تتمثل مراحل إتخاذ القرار مما يلي³:

1- تحديد المشكلة بوضوح ودقة: إن تعريف المشكلة بوضوح ودقة تأمين يمثل نصف الحل، إذ لا يعيق البحث عن حل المشكلة غامضة، ولا يمكن تحليل علاقتها (العلاقات ما بين المتغيرات) إذا لم تعرف المتغيرات التي تحكمها أولا، ثم العلاقات السببية فيما بينها.

2- تحديد الهدف أو الأهداف: والمقصود هنا هو تحديد نقطة الوصول، أي ماذا نريد؟، فلا يعقل أيضا السير نحو نقطة مجهولة ويجب أن يكون الهدف واضحا ودقيقا لا يشوبه أي غموض.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، صفحة 48.

² نفس المرجع، صفحة 49.

³ رحيم حسين، أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، ط1، مكتبة اقرأ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، صفحة 17؛ 18.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرارات

بعد جمع البيانات حول المشكلة تتم معالجتها حتى تصبح معلومات للاستخدام. يتعين الحرص على جمع بيانات دقيقة وصادقة، فلا يعني إلا بالبيانات التي ستفيدنا في البحث عن الحل المناسب.

3- صياغة المشكلة بصور رمزية (معادلات ، أشكال ، شبكات): حيث أن التعبير الكمي عن المشكلة سيساعد على استخدام الأساليب العلمية لإيجاد الحل الأفضل. ولكن في بعض المسائل (كالمسائل الاجتماعية أو الثقافية) قد يصعب التعبير بصدق عن مشكلة بصورة رياضية، وهنا يمكن أن تأخذ الصياغة شكل تساؤل أو تساؤلات أساسية بحيث يفهم ما هو المشكل وما إطار أو حدود معالجته.

4- تحديد البدائل الممكنة: ويعني تحديد كل الحدود الممكنة للمشكلة المطروحة، وهو ما يعرف في البرمجة بمنطقة الحلول الممكنة.

في كل حل يحقق دالة الهدف وفق لقيود المشكلة والمعايير المحددة يعتبر حلا ممكنا .

وإذا كان الأمر سهلا في بعض الحالات التي تكون فيها الاختيارات محددة وواضحة، فإنه في أحيان أخرى يقتضي الأمر جهدا وتقنيات لتحديد الاختيارات الممكنة.

5- إختيار البديل الأفضل على أساس معيار أو معايير محددة: إذ لا يمكن القول أن حلا أفضل من حل آخر إلا على أساس معيار محدد ، فليس هناك أغلبية مطلقة في الحياة.

6- تنفيذ الحل المفضل: ويعني تسخير الموارد (البشرية، المادية، والمالية. . .) اللازمة لتنفيذ الحل المفضل. ولا ننسى أنه قد تم التفكير في الموارد منذ تحديد الهدف واختيار المعيار أ والمعايير وعلى سبيل المثال عند اختيار معيار الأجل (مدة الإنجاز) لابد أن يكون ذلك بمراعاة الإمكانيات المتاحة.

7- تقييم الحل ومراجعته والإستفادة من التغذية الرجعية: بعد تنفيذ الحل لابد بعد مدة أن يتم تقييم هذا الحل، وهل تحقق الهدف المسطر أو الأهداف المسطرة ، ولماذا لم يتحقق بالشكل المطلوب، ومثل هذا التحليل، الذي يهدف إلى تحسين الحل، أو البحث عن حل آخر، يعرف بالتغذية الرجعية (أو العكسية).

المطلب الثالث: دور النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرارات

أولا- دور النسب المالية و إستخداماتها في إتخاذ القرار

تشكل النسب المالية جانبا هاما في عملية التحليل المالي لنشاط و نتائج الأعمال للمؤسسات الإقتصادية، لذلك فإن التحليل المالي بالنسب المالية له هدف رئيسي وهو شرح و فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية بغرض تسهيل الأمر لمتخذ القرار عند إتخاذه لقرارات مالية، إضافة إلى إستخداماتها المتعددة حسب القائم بعملية التحليل المالي.

1- دور النسب المالية في اتخاذ القرار:

إن تحليل نسبة واحدة فقط لا يعطي المعلومات الكافية لحل مشكلة ما، وإنما يجب تحليل مجموعة من النسب بغية إعطاء متخذ القرار معلومات كثيرة تساعده في إتخاذ القرار الصحيح.

2- استخدامات النسب المالية في القرارات المالية:¹

❖ استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي: بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاداء التشغيلي المستقبلي و كذلك قوائم المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الاخيرة من التقدير الشخصي و الخبرة المكتسبة لمتخذ القرار بالاضافة إلى الاستعانة بالنسب المالية لشركات مماثلة في نفس القطاع؛

❖ استخدام النسب المالية في قرار الانفاق العام : تستخدم في تقدير التدفقات النقدية الداخلة في عملية تقييم مشروعات الانفاق الاستثماري، ويستخدم التدفقات النقدية في مجال الموازنة الرأسمالية بتقدير التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة وترتبط التدفقات النقدية بالتوسعات الانتاجية والتي تتطلب زيادة الذمم المالية والمخزون لتنفيذ هذا الاقتراح الاستثماري، الا أنه من الصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين الذمم النقدية والمخزون وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات الحالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الاصول المالية وأوراق القبض و المخزون التي تساعدها على اتخاذ القرار المالي.

ثانيا- دور مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرار و تقييمها.

1- دور مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرار:

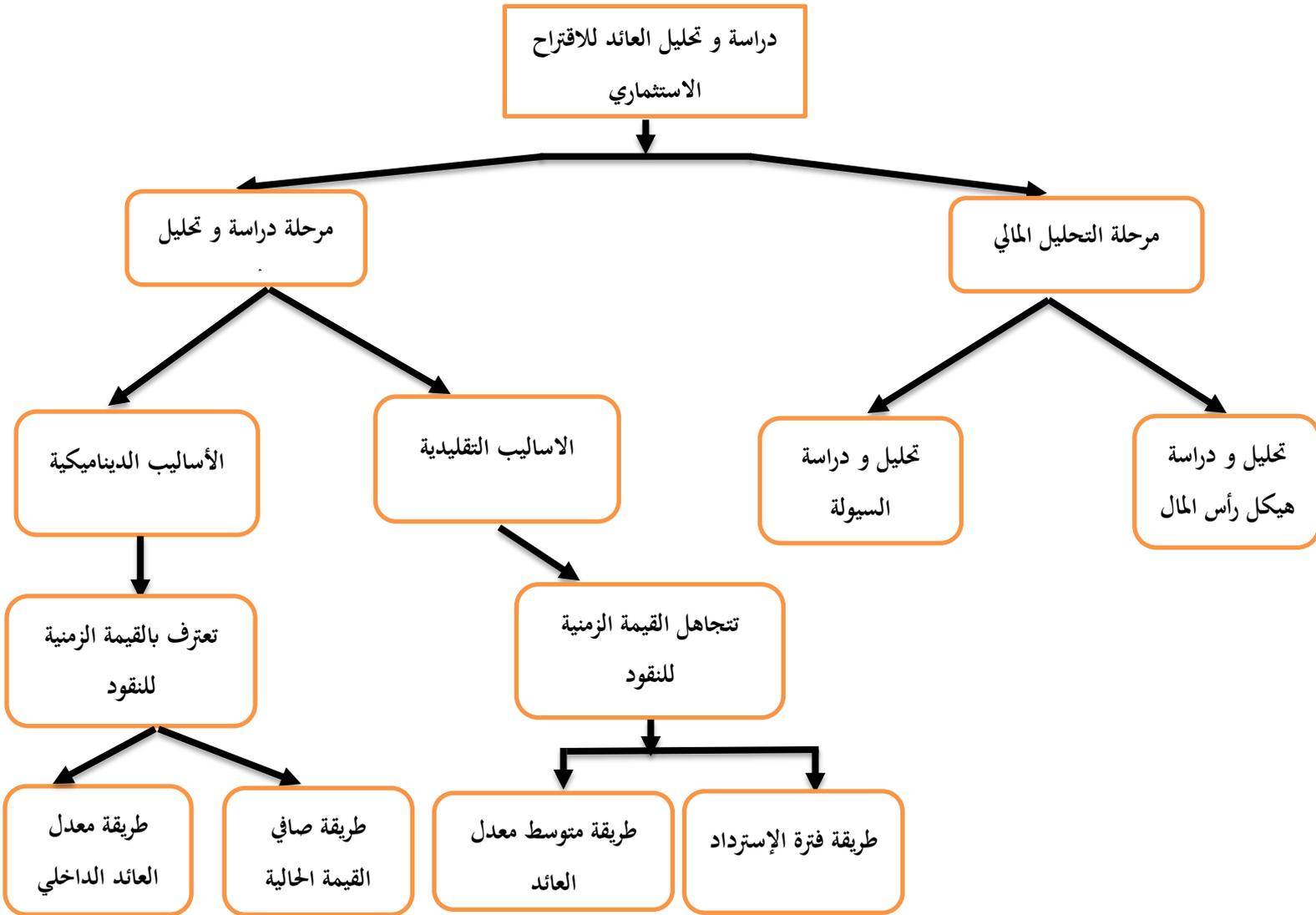
إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.

وهو ما هو موضح في الشكل الموالي²:

¹ السعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام-عين بسام- البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، 2017-2018، ص53؛54.

² عبد الغفار حنفي، الادارة المالية- مدخل لاتخاذ القرارات-، دارالجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص258.

الشكل رقم (01): دور مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرار



المصدر: حنفي عبد الغفار، الادارة المالية، مدخل لاتخاذ القرارات، دارالجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 258.

في مرحلة التحليل المالي يتم التحليل على مدى العمر المتوقع للإستثمار للتأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذه و أن الإستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية إلتزاماته، وتتضمن هذه المرحلة جانبين هما¹:

- ❖ **تحليل السيولة:** يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ و تشغيل الإستثمار.
- ❖ **تحليل هيكل رأس المال:** يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الموازنة بين الإستثمار و التمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلائم مع الإستثمار من حيث النوع و المدة(سواء بالنسبة للإستثمارات الثابتة أو الإستثمارات في رأس المال العامل).

¹ المرجع نفسه، ص 260.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

لقي موضوع دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية إهتماما كبيرا من الباحثين حيث توجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها :

الدراسة الأولى: اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة -سطيف، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

حيث كانت صياغة إشكالية البحث على الشكل التالي: "هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟"

وكانت هذه الدراسة تتمحور حول إن كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وهنا نجد أن غياب الميزانية التقديرية والتي تمثل الوثيقة الأساسية لاي عمل تسييري حقيقي أو تقديري و من أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- ❖ المؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة و هي تعبر على أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى؛
- ❖ المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها اذ عليها التخلي عن الإستثمارات الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة ، أو إستغلالها إن كانت غير مستغلة؛
- ❖ حقوق المؤسسة بقي خاملا خلا دورة الاستغلال، هذا ما أدى إلى إنخفاض في قيمة الخزينة ومن أجل تفادي ذلك مستقبلا لابد من إعادة النظر في سياسة البيع بالأجل؛

الدراسة الثانية: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة عياشي سعيد لإنتاج البلاط (2012-2013-2014)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2016/2015.

حيث كانت صياغة اشكالية البحث على الشكل التالي: " كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟" وكانت هذه الدراسة تتمحور حول إن كان التحليل المالي له دور في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال استخدام ادوات التحليل المالي، و من أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- ❖ المؤسسة لم تحقق التوازن المالي، وهذا يدل على أن على أن الموارد الدائمة غير قادرة على تمويل الأصول الثابتة.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل المالي واتخاذ القرارات

❖ المؤسسة تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنة 2014، غير أنه في سنتي 2012 و2013 فقد كانت المؤسسة تحتفظ بنسبة ضعيفة من السيولة مقارنة بالسنة الأخيرة، وهذا يشير إلى أن المؤسسة تجد صعوبة في مواجهة إلتزاماتها المستحقة؛

❖ الخزينة موجبة خلال سنتي 2012 و2014 وبالتالي المؤسسة تحتفظ بنقدية مبالغ فيها ولم تقم بتوظيفها، اما سنة 2012 حيث سجلت الخزينة رصيد سالب، وهذا يدل على الوضعية السيئة للمؤسسة لتلك السنة؛

الدراسة الثالثة: هادف عبد القادر، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر المديرية العملية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018/2017.

تم في الدراسة التطرق لموضوع دور الأداء المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، كما تم التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الذي يعتبر احد العوامل المهمة في عملية اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال تقييم الأداء عن طريق حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي من خلالها تحديد القرارات الصحيحة على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر المديرية العملية بورقلة.

وقد أظهرت الدراسة أن للأداء المالي دورا هاما في عملية اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسة وكانت النتيجة مثل النتائج التي توصلت إليها جل الدراسات السابقة .

كما تم الاستنتاج أن القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية تكمن في ثلاث قرارات أساسية وهي:

❖ قرار الاستثمار؛

❖ قرار التمويل؛

❖ قرار توزيع الأرباح؛

وحتى تكون هذه القرارات صائبة وفي محلها وجب على متخذها تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

كما تمت الاجابة على التساؤلات التالية :

❖ هل الأداء المالي يؤثر على قرارات الاستثمار ؟

قرار الاستثمار يعتبر أول وأهم قرار مالي في المؤسسة وهو اختيار البديل والأمثل في ما يخص الاستثمارات المادية والمعنوية في جانب الأصول الثابتة والأصول المتداولة لتعظيم قيمة المؤسسة ولا يمكن اتخاذ هذه الخطوة إلا بعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة عن طريق حساب مؤشرات التوازن المالي FR ، BFR ، TR.

❖ هل الأداء المالي يؤثر على قرارات التمويل؟

قرار التمويل يعد ثاني قرار مالي على مستوى المؤسسة وهو اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة ومصادر التمويل المناسبة في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، ويكون اتخاذ هذا القرار بعد حساب النسب المالية والمتمثلة في نسب السيولة ونسب التمويل.

❖ هل القرار الأداء المالي يؤثر على قرارات توزيع الأرباح؟

ويعد آخر قرار مالي يمكن اتخاذه في المؤسسة ونعني بذلك السياسة المثلى لتوزيع الأرباح وأوراقها ، وللقيام بهذه الخطوة يكون بعد عملية حساب النسب الربحية.

الدراسة الرابعة: سيف الدين معروف، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز" وحدة أم البواقي 2016-2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2020.

حيث كانت صياغة اشكالية البحث على الشكل التالي: فيما يكمن دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء و الغاز "سونلغاز" وحدة أم البواقي؟

من خلال الدراسة تم التوصل الى جملة النتائج التالية:

❖ يهدف التحليل المالي إلى إعطاء صورة دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها و نقاط الضعف و معالجتها؛

❖ تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية تحليل ألي لوضعية مالية لأي مؤسسة؛

❖ يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرارات من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها وعلى جلب استثمارات جديدة ومدى قابلية أصولها للتحويل الى نقدية بأسرع ما يمكن، و بأقل تكاليف عند الحاجة؛

❖ التحليل المالي يعتبر ركيزة إتخاذ القرارات المالية التي تعتبر اختيار أفضل بديل من بين البدائل المتاحة في المؤسسة؛

النتائج التطبيقية للدراسة:

- ❖ قيم الإستغلال أقل من القيم الجاهزة مما يبين أن المؤسسة لها سيولة و لا تعتمد على الإحتفاظ بالمخزونات؛
- ❖ رقم الأعمال في تزايد و هو ما يفسر وجود سياسة محكمة من خلال ضبط آجال تحصيل الزبائن أقل من تسديد الموردين و بالتالي المؤسسة بوضعية حسنة من أجل الوفاء بالتزاماتها؛
- ❖ رأس المال العامل الدائم موجب أي تحقيق توازن مالي و هذا ما يدل على أن الأموال الدائمة مولت كلياً بالأصول الثابتة؛
- ❖ احتياجات رأس المال العامل الدائم موجبة خلال فترة الدراسة و هذا ما يشير الى أن المؤسسة بحاجة الى مصادر تزيد مدتها عن سنة؛
- ❖ نسب الإستقلالية المالية مرتفعة و هذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً أي تعتمد على الأموال الخاصة بدل الديون؛

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

BELHOCINE Abdelkrim, MESSAOUI Anis, L'analyse financière et son role dans la prise de décision (cas E.N.I.E.M).

بلحوسين عبد الكريم ومساوي أنيس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة ENIEM، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2016/2017.

كانت الإشكالية كالتالي: ماهو دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ؟

عالج الباحثان في رسالتهما التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات المالية، حيث تطرقا لنفس العناصر من التحليل المالي إلى دوره في إتخاذ القرارات المالية بواسطة دراسة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي حيث أسقطا دراستهما على واقع المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة المنزلية لولاية تيزي وزو والاختلاف يكمن في فترة وموقع الدراسة حيث كانت فترة الدراسة للسنوات 2013/2014/2015.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- ❖ من التحليل عبر مؤشرات التوازن، نجد أن الهيكل المالي للمؤسسة متوازن طوال فترة الدراسة، بحيث أن الخزينة تبقى موجبة.

- ❖ من خلال حساب النسب، وجدنا أن المؤسسة قوية، بينما تم تسجيل بعض المشاكل الخاصة بالسيولة الفورية، لكن تبقى المؤسسة في مركز قوة بما أن نسب المردودية المالية والإقتصادية جيدة (تحتزم القيم النمطية).
- ❖ تحليل نسب المردودية يوضح أن مجموع الحسابات الوسيطة للتسيير جيدة، دليل على الإستقرار في النشاط العام للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي هو تقييم الأداء المالي للمؤسسة، لأن التحليل المالي يعتمد عليه من طرف كافة المؤسسات وذلك لتقييمها، وإعطائها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، ولهذا فالتحليل المالي يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة و وسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة، بحيث يقوم التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية والوثائق المحاسبية للوصول إلى إستنتاج يمكن من وضع تقييم مالي دقيق للمؤسسة باستعمال أساليب ومؤشرات مختلفة للتحليل المالي، وهذا بدوره يساعد متخذ القرار في المؤسسة على إتخاذ أفضل قرار مناسب يفيد المؤسسة في الحاضر والمستقبل.

ويعتبر التحليل المالي بما كان في إتخاذ القرارات لاسيما القرارات المصيرية للمؤسسات، وعلى غرارها المؤسسات الجزائرية ولهذا اخترنا مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG ببرج بوعريريج لإسقاط ماجاء في هذا الفصل النظري ولتسليط الضوء على الدور المهم والحساس لأدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات بها. وهو ما سيوضحه الفصل الموالي.

الفصل الثاني: التحليل المالي واتخاذ

القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

EMBAG سنة 2021

الفصل الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري حول ماهية التحليل المالي، وما دوره في تصويب القرارات المالية وما دور وتأثير كل منهما على الآخر.

سنحاول إسقاط هذه المعلومات على دراسة ميدانية لمؤسسة جزائرية، ومن أجل ذلك كان اختيارنا على المجمع الصناعي للورق والسيليلوز والذي يعتبر من أهم الأقطاب الصناعية في مجال صناعة الورق على الصعيد الوطني، ومن أهم فروع المجمع، المؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة EMBAG، الرائد في صناعة التغليف والتي تلبى حاجيات السوق من الأكياس الورقية والعلب المطلوبة، ويعتمد نظام إنتاج المؤسسة على الطلبات.

ولتسليط الضوء على أهمية ودور التحليل المالي في اتخاذ القرارات بهذه المؤسسة، قمنا باختيار سنة 2021 لتطبيق بعض مؤشرات وأدوات التحليل المالي والقرار المناسب على ضوء النتائج، وذلك باتباع النقاط التالية:

❖ بطاقة تعريفية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG بـ برج بوعريـرج.

❖ مؤشرات التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG بـ برج بوعريـرج لسنة

2021.

المبحث الأول : بطاقة تعريفية بمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

المطلب الأول : نشأة المؤسسة

أولاً-لمحة تاريخية عن مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج:

ظهرت مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة برج بوعريريج EMBAG بهذه التسمية في 22 جويلية 1999، وهي شركة مساهمة تملك أسهمها الدولة برأس مال إجتماعي يقدر بـ 300 مليون دج وقد خلفت هذه المؤسسة وحدة برج بوعريريج التابعة للمؤسسة الوطنية للصناعات السيلولوزية ، هذه الوحدة التي شرع في إنشائها في 11/05/1975 من قبل شركة INGECO الإيطالية ،وانتهت الأشغال بها يوم 20/08/1978 ودخلت في الانتاج ابتداء من 11/01/1979 ،وتقوم بانتاج العلب بكل أصنافها بالإضافة إلى الأكياس الكبيرة، المتوسطة والصغيرة¹.

ثانياً-لمحة جغرافية عن ميدان الدراسة :

تقع وحدة الإنتاج لمؤسسة EMBAG برج بوعريريج بالمنطقة الصناعية الموجودة جنوب المدينة على بعد 1 كلم على الطريق الوطني رقم 45 الرابط بين مدينتي المسيلة وبرج بوعريريج ،وهي تتربع على مساحة قدرها 28 هكتار منها 5,7 هكتار مغطاة، وتتكون الوحدة الإنتاجية من مبنى إداري يحتوي على مختلف المصالح الإدارية، بالإضافة إلى ثلاث ورشات كبرى متخصصة في إنتاج الأكياس الكبيرة، المتوسطة، الصغيرة والعلب.

كم تشغل المؤسسة 562 عامل موزعين حسب الجدول التالي:

جدول رقم (01):يمثل عدد عمال مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة برج بوعريريج.

إطارات	إطارات سامية	إطارات متوسطة	عمال عاديين	البيان
24	08	242	288	عدد العمال
2.27	1.42	43.06	51.24	النسبة المئوية

المصدر: إدارة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

¹في الكشوفات المالية، المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة.

المطلب الثاني: أهمية مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG ونشاطها

أولاً- أهمية مؤسسة EMBAG :

تقوم مؤسسة EMBAG برج بوعريريج بإنتاج وسائل التعبئة والتغليف، والغلاف لم يعد في المفهوم التسويقي الحديث ذلك الشيء المحيط بالسلعة والذي يهدف فقط لحفظها من التلف بل أصبح ضرورة لا مناص منها وجزءاً مهماً من استراتيجية الترويج بالنسبة للكثير من المنتجات ، بالإضافة إلى دوره التعريفي وبالتالي أصبح جزءاً رئيسياً في المنتجات وأحد محددات النجاح والفشل له ، والأغلفة المقدمة من قبل مؤسسة EMBAG تمتاز بالجودة العالية والسعر التنافسي ولذلك نجد الكثير من المؤسسات الخاصة والعمومية تقبل عليها كما أن المؤسسة توفر الغلاف وفق متطلبات الزبون وتصميماته تماماً كما تقترح نماذج على المؤسسات التي لا تملك أفكاراً محددة، بالإضافة إلى أن منتجها يتماشى ومبدأ التنمية المستدامة الذي تبنته الحكومة ، حيث أن كل الأغلفة المنتجة من الورق أقل تلويثاً للبيئة.

إن تغطية مؤسسة EMBAG لقطاع سوقي وطني مهم جنب الدولة نزيهاً للأموال للخارج إذا ما لجأت مؤسساتنا الوطنية للمؤسسات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى الإسهام الكبير التي تقدمه المؤسسة للتنمية المحلية خاصة فيما يتعلق بالتشغيل.

ثانياً- النشاط الإنتاجي لمؤسسة EMBAG :

تقوم مؤسسة EMBAG برج بوعريريج بإنتاج عدد كبير من أنواع الأكياس والعلب مختلفة الأحجام، والتي يمكن إدراجها ضمن ثلاث خطوات منتجات وهي:

- ❖ الأكياس ذات الحجم الكبير؛
- ❖ الأكياس ذات الحجم المتوسط والصغير؛
- ❖ العلب القابلة للطي؛

وتوجه الأكياس الكبيرة الحجم إلى المؤسسات المحلية المختصة في إنتاج الإسمنت، الجبس والسميد...، بالإضافة إلى تصديرها إلى الخارج عدة طلبيات خاصة بالعراق، وقد أكد مسؤول الإنتاج أن عدد هذه الطلبيات في تزايد مستمر نتيجة الجودة العالية لمنتج المؤسسة واحترامها للمواصفات المحددة من قبل الزبون، أما الأكياس الصغيرة فهي موجهة لأغراض عدة، ويمكن استخدامها للأوزان من 250 غ إلى 5 كلغ وهي موجهة في الأساس للمواد الغذائية كالسكر، القهوة، الفرينة، والبقول الجافة...، أما فيما يتعلق بالعلب القابلة للطي فإنها تشكل أكثر الخطوط الإنتاجية تنوعاً ويمكن حصر أهم الأنواع التي تسوقها المؤسسة في: ¹

¹ في الكشوفات المالية، المصدر: مصلحة المالية و المحاسبة لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة.

- ❖ العلب الموجهة لتغليف الأدوية، حيث يعتبر مجمع صيدال أهم زبون للمؤسسة في هذا النوع؛
- ❖ العلب الموجهة للمواد الغذائية والحلويات؛
- ❖ العلب الموجهة للأحذية والملابس؛
- ❖ العلب الموجهة للأجهزة الكهرومنزلية صغيرة الحجم؛

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

نظرا لما تكتسبه عملية التوضيب من أهمية بالغة في تطوير معظم القطاعات الاقتصادية الوطنية فإن المؤسسة تسعى للاهتمام بالمواد الأولية المتاحة على الصعيد الوطني المتوفرة خاصة بالهضاب العليا، حيث يتحول كيميائيا إلى مادة سيلولوزية قابلة لإنتاج الورق.

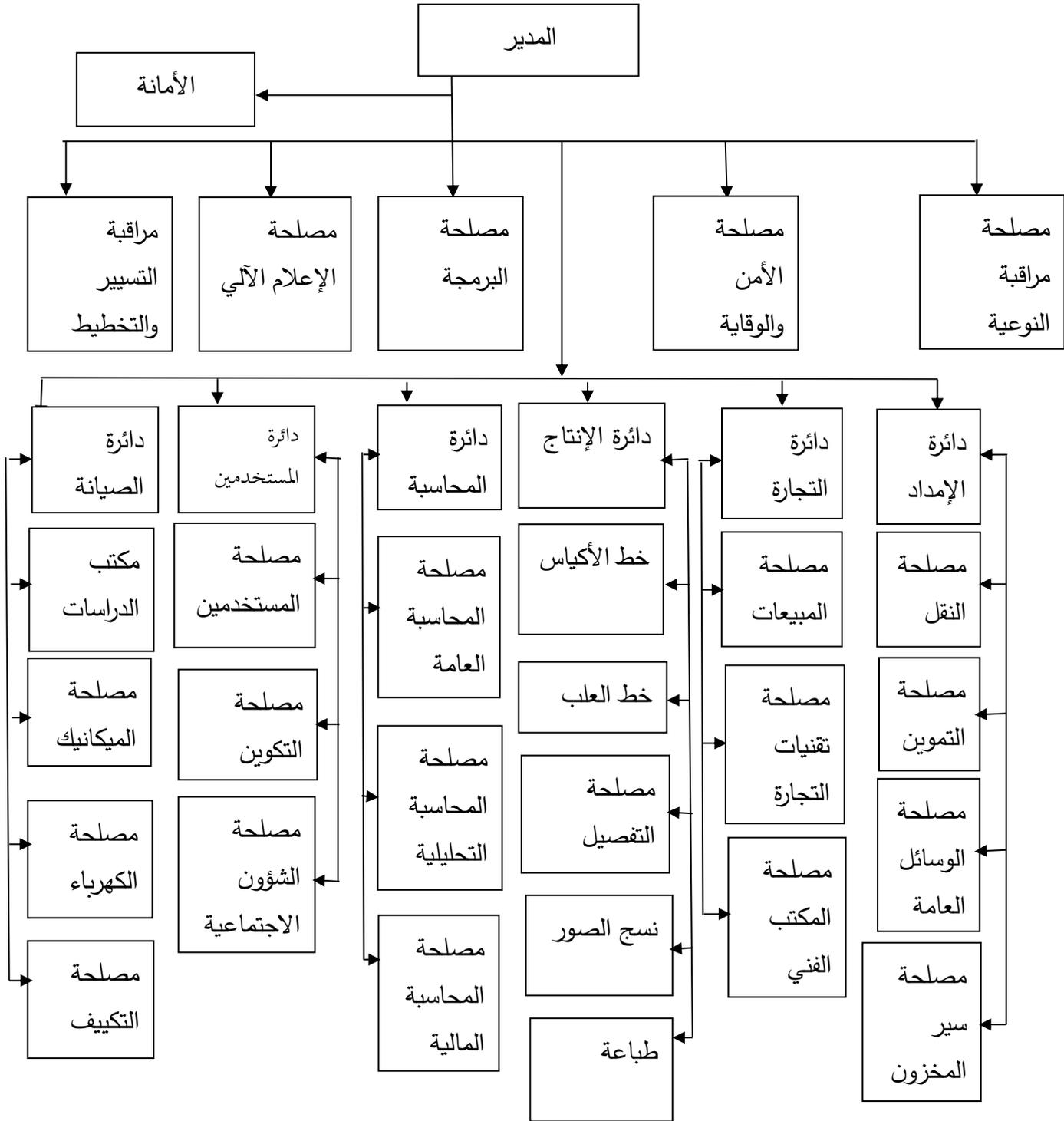
كما تهدف إلى القضاء على التبذير باستعادة فضلات الإنتاج من الورق والاستفادة من الأوراق القديمة، اعتمادا على أرشفة الإدارات العمومية، وأوراق التوضيب المستعملة والجرائد والكراريس القديمة، كما تهتم المؤسسة بتطوير نوعية التغليف بشكل يتلاءم مع كل منتج نظرا للدور التي يلعبه التغليف في رواج السلعة، حيث أن إغراء المستهلك يؤدي إلى سهولة تسويق المنتج، الى جانب هذا تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهداف أخرى في إطار مخطط التنمية نذكر منها :

- ❖ توفير مناصب الشغل؛
- ❖ تحقيق النوعية الإنتاجية؛
- ❖ توفير المواد الاستهلاكية؛
- ❖ منافسة المنتجات العالمية وجلب العملة الصعبة؛
- ❖ تحقيق الإدماج الاقتصادي الوطني ورفع قيمة الإنتاج الوطني؛
- ❖ تحقيق المخطط السنوي مع المؤسسات من نفس النوع؛
- ❖ المشاركة في تطوير و تنمية عملية استعادة المنتجات السيلولوزية.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي و إمكانيات المؤسسة

أولا-الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة برج بوعريريج: يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة برج بوعريريج :

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة برج بوعريبيج



المصدر: إدارة المؤسسة.

تضم المؤسسة مديرية عامة للوحدة، وستة دوائر بالإضافة إلى خمسة مصالح وهي:

المديرية العامة للوحدة: مهمتها الأساسية الإشراف العام على مختلف نشاطات الوحدة، والتنسيق بين مختلف الدوائر لضمان السر الحسن للمركب؛

دائرة الإمداد: تضم كل عمليات التموين، النقل، تسيير المخزون؛

دائرة التجارة: مهمتها الأساسية تسويق المنتجات النهائية؛

دائرة المحاسبة: وتضمن التسيير المالي والمحاسبي للوحدة؛

دائرة الإنتاج: تعمل على مراقبة الإنتاج في كل مراحله بالوحدة؛

دائرة المستخدمين: مهمتها التسيير الحسن للموارد البشرية للوحدة؛

دائرة الصيانة: تضمن كل عمليات الصيانة بالوحدة؛

مصلحة مراقبة النوعية: تعمل على مراقبة نوعية المنتجات في جميع مراحل الإنتاج؛

مصلحة الأمن: المحافظة على الأمن الداخلي للوحدة؛

مصلحة البرمجة: مهمتها تحديد البرامج الإنتاجية للوحدة وطرق تحقيقه؛

مصلحة الإعلام الآلي: وتعمل على تحرير معاملات الوحدة؛

مصلحة التسيير والتخطيط: تعمل على تتبع عملية الإنتاج ووضع البرامج المستقبلية.

ثانيا-إمكانيات المؤسسة إلى غاية 2021:

1/ الإمكانيات المادية: تتمثل الإمكانيات المادية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة فيما يلي:

جدول رقم (02):الإمكانيات المادية لمؤسسة التوضيب و فنون الطباعة

العدد	الإمكانيات
10	آلات تفصيل وتقطيع
10	آلات الطي والتلصيق السريع
07	آلات أكياس صغيرة الحجم
08	آلات الأكياس كبيرة الحجم
10	آلات طبع الورق
04	آلات تقطيع الورق والورق المقوى
08	آلات رفع الأتقال

المصدر: مديرية الإنتاج

2/ الإمكانيات البشرية: تتمثل الإمكانيات البشرية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة فيما يلي:

جدول رقم (03): الإمكانيات البشرية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

	إناث		ذكور		التعداد المصلحة
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
	3.48%	15	26.7%	115	إداريين
	1.16%	05	68.6%	295	عمال
430	4.64%	20	95.3%	410	المجموع

المصدر: مديرية الإنتاج

المبحث الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرار في المؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة
:EMBAG

المطلب الأول: عرض الكشوفات المالية للمؤسسة الوطنية للتوضيب و فنون الطباعة لسنة (2021)
أولا_الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول:

فيما يلي جدول يوضح الميزانية المالية المختصرة والخاصة بجانب الأصول للمؤسسة سنة 2021:

جدول رقم (04):الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنة 2021

2021	الأصول
-----	الأصول الثابتة الصافية
502098.99	أ-التثبيات العينية
3009428410.83	ب-التثبيات المادية
-	ج-التثبيات الجارية
27693727.10	د-التثبيات المالية
2399273971.79	مجموع الأصول الثابتة
-----	الأصول المتداولة
419166935.55	أ-قيم الاستغلال
985297833.42	ب-قيم شبه جاهزة
132014332.61	ج-قيم جاهزة
1536479101.58	مجموع الأصول المتداولة
4574103338.50	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG

أنظر الملحق رقم:01

الفصل الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

ثانياً-الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم: فيما يلي جدول يوضح الميزانية المالية المختصرة والخاصة بجانب الخصوم للمؤسسة سنة 2021:

جدول رقم(05): الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنة 2021

2021	الخصوم
-----	الأموال الدائمة
2705460554.40	أ-الأموال الخاصة
1073504013.44	ب-ديون طويلة الأجل
3778964567.84	مجموع الأموال الدائمة
795138770.66	ديون قصيرة الأجل
1073504013.44	مجموع ديون قصيرة الأجل
4574103338.50	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG

أنظر الملحق رقم:02

الفصل الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

ثالثاً- جدول حسابات النتائج للمؤسسة سنة 2021: فيما يلي جدول يوضح جدول حسابات النتائج للمؤسسة سنة 2021:

جدول رقم(06): يمثل جدول حساب النتائج لسنة 2021

البيان	2021
رقم الأعمال	1779565383.50
التغير في المخزون	-25444014.83
إنتاج المؤسسة لذاتها	-
إعانات الاستغلال	-
1- إنتاج السنة المالية	1754121368.87
مشتريات مستهلكة	-1299483300.08
خدمات خارجية و استهلاكات اخرى	-85539948.95
2- استهلاكات السنة المالية	-1385023249.03
3- القيمة المضافة للاستغلال = 2-1	369098119.84
أعباء المستخدمين	-315622905.08
ضرائب و رسوم و المدفوعات المماثلة	-17209757.82
4- فائض الاستغلال الإجمالي	36265456.94
المنتجات العملية الأخرى	1167049.73
أعباء عملية أخرى	-3148895.18
مخصصات الإهلاكات و المؤونات	-105000482.12
الارجاع عن خسائر القيمة و المؤونات	3386280.48

الفصل الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

-67330590.15	5- النتيجة العملياتية
3597392.25	منتجات مالية
-45969152.47	أعباء مالية
-42371760.22	6- النتيجة المالية
-109702350.37	7- النتيجة العادية قبل الضرائب = 6+5
-	الضرائب المستحقة على النتائج العادية
-4348003.34	الضرائب المؤجلة للنتائج العادية
1762272091.33	إجمالي منتجات الأنشطة العادية
-1876322445.04	إجمالي أعباء الأنشطة العادية
-114050353.71	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	إيرادات استثنائية
-	أعباء استثنائية
-	9- النتيجة الغير العادية
-114050353.71	10- النتيجة الصافية للدورة

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

أنظر الملحق رقم: 03

المطلب الثاني: اتخاذ القرار باستعمال النسب المالية للمؤسسة لسنة 2021

أولاً-نسب السيولة:

الجدول رقم (07): حساب نسب السيولة

البيان	العلاقة	الحساب	النتيجة
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.	$\frac{1\ 536\ 479\ 101,58}{795\ 138\ 770,66}$	1.93
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة-المخزونات) / الخصوم الجارية.	$\frac{1\ 117\ 312\ 166,03}{795\ 138\ 770,66}$	1.40
نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)	النقديات(الخزينة) / الخصوم الجارية.	$\frac{132\ 014\ 332,61}{795\ 138\ 770,66}$	0.166

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

أظهر الجدول رقم (07) النتائج التالية:

- نسبة السيولة العامة: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لسنة 2021 أكبر من 1 (1.93)، وهذا مؤشر جيد يعكس وضع المؤسسة الأمن وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في موعدها دون الحاجة الى التخلص من أصولها الثابتة أو إقتراض قروض طويلة الأجل، ومنه يمكن للمؤسسة الإستثمار.
- نسبة السيولة المختصرة (السريعة): (1.40) هذا مؤشر جيد على قدرة المؤسسة على مواجهة خصومها الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء الى بيع المخزون، كما أن المخزون غير ممول من الديون قصيرة الأجل.
- لكن القيمة أكبر بكثير من النسبة المعيارية (0.5-0.6)، يعني أنه هناك سيولة مجمدة وجب اتخاذ قرار توضيفها في إستثمارات.
- نسبة السيولة الفورية (الجاهزة): القيمة (0.16) أقل من القيمة النمطية (0.2-0.3)، أي أن المؤسسة يصعب عليها الإقتراض والإستثمار كما أن المؤسسة يصعب عليها الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ الإستحقاق و بالتالي على المؤسسة تحصيل مديونيتها.

الجدول رقم (08): حساب نسب النشاط

البيان	العلاقة	الحساب	النتيجة
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الاصول	$\frac{1\ 779\ 565\ 383,50}{4\ 574\ 103\ 338,50}$	0.39
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / الاصول الثابتة	$\frac{1\ 779\ 565\ 383,50}{3\ 037\ 624\ 236,92}$	0.59
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / الاصول المتداولة	$\frac{1\ 779\ 565\ 383,60}{1\ 536\ 479\ 101,51}$	1.16
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون*	$\frac{1\ 385\ 023\ 249,03}{382\ 906\ 308,265}$	3.62
متوسط فترة التخزين	360 / معدل دوران المخزون	$\frac{360}{3.62}$	99.44
معدل دوران المدينون	صافي المبيعات الآجلة السنوية (TTC) / الزبائن و الحسابات الملحقة - تسبيقات الزبائن	$\frac{2\ 117\ 682\ 806,365}{800\ 118\ 806,99}$	2.65
متوسط فترة التحصيل	360 / معدل دوران المدينون	$\frac{360}{2.65}$	135.84
معدل دوران الدائنون	مشتريات سنوية آجلة (TTC) / موردون وحسابات ملحقة - تسبيقات الموردين	$\frac{1\ 546\ 385\ 127,0952}{233\ 599\ 974,74}$	6.62
متوسط فترة التسديد	360 / معدل دوران الدائنون	$\frac{360}{6.62}$	54.38

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

* متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون نهاية المدة) / 2.

.382906308.265=346654680.98+419166935.55

أظهر الجدول رقم (08) النتائج التالية:

- **معدل دوران الأصول:** تساوي 0.39، معناه ان كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول يولد 0.39 من قيمة المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها.
- لكن النسبة منخفضة قليلا لكن لا بأس ويرجع السبب وراء انخفاضه إلى انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة الذي يمكن إرجاع انخفاضه إلى انخفاض مستوى المبيعات أو إلى زيادة الأصول الكلية بنسبة أكبر من زيادة المبيعات بمعنى أن المؤسسة باستطاعتها تحقيق نفس مستوى النشاط بأصول ثابتة أقل مما هو في حوزتها وفي هذه الحالة يعاب على المؤسسة المبالغة في الاستثمارات الموجهة إلى الأصول الثابتة.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** قيمتها 0.59، يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.59 دج من المبيعات، وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها غير الجارية و أن الأداء التشغيلي مرتفع نسبيا، لكن يدل كذلك على عدم مقدرة المؤسسة على الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة أو بسبب وجود طاقة معطلة ضمن هذه الأصول.
- **معدل دوران الأصول المتداولة:** قيمتها 1.16، يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الجارية يولد 1.16 دج من المبيعات و هذا ما يدل على كفاءة الإدارة في إستغلال أصولها الجارية و توليد حجم معين من المبيعات السنوية الصافية.
- **معدل دوران المخزون:** قيمته 3.62، و هي قيمة متوسطة، أي أن المخزون السلعي يتحول 3.62 مرة في السنة الى مبيعات، هذه القيمة تشير الى أن المؤسسة تعاني نوعا ما من بطئ في تصريف مخزونها و هو ما يؤدي إلى تجميد جزء من الأموال في شكل مخزون.
- كما تشير إلى أن فرص الإستثمار في المؤسسة متوسطة و كذلك فرص تحقيق الأرباح.
- **متوسط فترة التخزين:** قيمته 99.44 و هي قيمة متوسطة بالنسبة لطبيعة نشاط المؤسسة حتى تلبي احتياجات السوق، فالنتيجة ليست بالصغيرة أي فترة إقتناء المؤسسة للمخزون متدنية ما يعني سرعة في البيع و ارتفاع الربح، وليست كبيرة كذلك أي العكس.
- **معدل دوران المدينون:** قيمته 2.65 يعني أنه تحول الزبائن والحسابات الملحقه إلى سيولة بقيمة 2.65 مرة في السنة، وتدل هذه النسبة على عدم كفاءة السياسة الائتمانية للمؤسسة وعدم كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها.
- **متوسط فترة التحصيل:** قيمته 135.84، أي أن الشركة تحصل على ديونها مرة كل 135.84 يوم، وهو رقم مرتفع وليس في صالح المؤسسة.

الفصل الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

- **معدل دوران الدائون:** قيمته 6.62، أي أن المؤسسة استطاعت أن تدفع لمورديها بمعدل 6.62 مرة في السنة، و يدل هذا الرقم على الكفاءة الإدارية للمؤسسة و قدرتها المالية على سداد الموردين و مواجهة إلتزاماتها .
- **متوسط فترة التسديد:** قيمته 54.38، أي ان المؤسسة استطاعت ان تدفع لمورديها مرة كل 54.38 يوم، وتدل هذه النسبة على الكفاءة الإدارية للمؤسسة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في آجالها القانونية، وكذلك في مواجهة الإلتزامات وسداد الموردين.

ثالثاً-نسب المردودية :

الجدول رقم (09):حساب نسب المردودية

البيان	العلاقة	الحساب	النتيجة
المردودية التجارية	نتيجة الدورة الصافية / المبيعات الصافية (رقم الأعمال السنوي HT)	$\frac{-114\,050\,353,71}{1\,779\,565\,383,50}$	-0.065
المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال خاصة	$\frac{-114\,050\,353,71}{2\,705\,460\,554,40}$	-0.042
المردودية الإقتصادية	النتيجة الصافية للدورة/ مجموع الأصول	$\frac{-114\,050\,353,71}{4\,574\,103\,338,50}$	-0.025

المصدر: من اعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

أظهر الجدول رقم (09) النتائج التالية:

- **المردودية التجارية:** النتيجة سالبة (-0.65) بسبب النتيجة السلبية المحققة، وهذا يدل على عدم كفاءة المسيرين على إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة وسوء استخدام الأصول التجارية للمؤسسة.
- **المردودية المالية:** تشير المردودية المالية إلى ما تقدمه الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة للمساهمين من النتيجة الصافية. النتيجة سالبة (-0.042) بسبب النتيجة السلبية المحققة، وهو ما يعكس سوء استخدام الأموال الخاصة و عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة.
- **المردودية الاقتصادية:** النتيجة سالبة (-0.025) بسبب النتيجة السلبية المحققة، وهو ما يعكس سوء إستخدام الأصول الإقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة خلال هذه السنة، كما أن الأرباح التي حققتها المؤسسة من

الفصل الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

عملياتها غير كافية ولا تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول مما يجب على المؤسسة إعادة النظر في طرق تسيير أصولها الإقتصادية.

رابعا-نسب المديونية

الجدول رقم(10):حساب نسب المديونية

2021	الحساب	العلاقة	البيان
0.40	$\frac{1868642784.1}{4574103338.50}$	إجمالي الديون / إجمالي الاصول	نسبة الدين الى اجمالي الاصول
0.78	$\frac{1868642784.1}{2386882760.85}$	إجمالي الديون / حقوق الملكية*	نسبة الديون الى حقوق الملكية
0.056	$\frac{-119568646.30}{-2,115,249,476.8}$	الربح التشغيلي / الفوائد	نسبة تغطية الفوائد

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

أظهر الجدول رقم (10) النتائج التالية:

- نسبة الدين إلى اجمالي الأصول: بلغت قيمتها 0.40 وهذا يدل على ان المؤسسة بعيدة عن خطر الإفلاس و لها القدرة على سداد ديونها،وبالتالي التقليل من تكاليف التمويل.
- نسبة الديون إلى حقوق الملكية: بلغت قيمتها 0.78 وهذا دلالة على أن المؤسسة تعتمد على الديون (القروض) بشكل أكبر من اعتمادها على حقوق الملكية في تمويل عملياتها.
- نسبة تغطية الفوائد: بلغت 0.056 وهي قيمة متدنية وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحقق إيرادات كثيرة من أجل تغطية نفقات الفوائد وهذا ما قد يعرضها إلى الإفلاس.

*حقوق الملكية=الأموال الخاصة+الإحتياطيات+الترحيل من جديد

$$*حقوق الملكية = 2584530000 + 80439875.60 + (-278087114.75) = 2386882760.85$$

خامسا-نسب الربحية:

الجدول رقم(11):حساب نسب الربحية

2021	الحساب	العلاقة	البيان
-0.06	$\frac{-114050353.71}{1779565383.50}$	صافي الربح بعد الضريبة / رقم الأعمال الصافي(HT)	صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات
-0.02	$\frac{-114050353.71}{4574103338.50}$	صافي الربح بعد الضريبة والفوائد المالية / مجموع الأصول	معدل العائد على الإستثمار (ROA)
-0.04	$\frac{-114050353.71}{2386882760.85}$	صافي الربح بعد الضريبة / صافي حقوق المساهمين	معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

أظهر الجدول رقم (11) النتائج التالية:

- صافي الربح بعد الضريبة إلى المبيعات: بلغت -0.06 وهي نسبة سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة لم تحقق ربحا صافيا وهذا راجع إلى عدم قدرتها في السيطرة على التكاليف، مما يستوجب عليها التخفيض في الأعباء من أجل السيطرة عليها.
- معدل العائد على الإستثمار (ROA): بلغت -0.02 وهي نسبة سالبة وهذا ما يدل على أن أصول المؤسسة غير قادرة على توليد الأرباح الصافية، ووجب على المؤسسة مراجعة هذا المؤشر من أجل تحسينه.
- معدل العائد على حقوق الملكية: بلغت -0.04 وهو مؤشر سلبي ويدل على عدم قدرة إدارة المؤسسة على توليد العائد.

سادسا-نسب التمويل:

الجدول رقم(12):حساب نسب التمويل

2021	الحساب	العلاقة	البيان
1.24	$\frac{3778964567.84}{3037624236.92}$	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.89	$\frac{2705460554.40}{3037624236.92}$	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
0.59	$\frac{2705460554.40}{4574103338.50}$	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الإستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

أظهر الجدول رقم (12) النتائج التالية:

- نسبة التمويل الدائم: بلغت قيمتها 1.24 وبالتالي تجاوزت القيمة المعيارية (<1) وهذا مؤشر على أن مؤسسة التوظيف و فنون الطباعة ببرج بوعريريج تمول أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة(الأموال الخاصة+الخصوم غير الجارية).
- نسبة التمويل الذاتي: بلغت قيمتها 0.89 و هي قريبة من 1 وهذا ما يدل على أن المؤسسة تستطيع تمويل معظم أصولها الثابتة(الأصول غير الجارية) باستخدام أموالها الخاصة.
- نسبة الإستقلالية المالية: بلغت قيمتها 0.59 و تعد القيمة المعيارية 0.2 كحد أدنى و 0.6 كحد أقصى ومن خلال القيمة المتحصل عليها فالمساهمين تحصلو على حصة جيدة.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة EMBAG.

أولاً: التحليل المالي باستخدام رأس المال العامل (FR) للفترة 2021.

1- رأس المال العامل: يحسب بطريقتين:

الطريقة الأولى:

الجدول رقم (13): من أعلى الميزانية

2021	الحساب	العلاقة	البيان
741340330.92	3037624236.92-3778964567.84	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

الطريقة الثانية:

الجدول رقم (14): من أسفل الميزانية

2021	الحساب	العلاقة	البيان
741340330.92	795138770.66-1536479101.58	الأصول المتداولة - الإلتزامات المتداولة	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

2- أنواع رأس المال العامل:

الجدول رقم (15): حساب أنواع رأس المال العامل

2021	الحساب	العلاقة	البيان
741340330.92	-377896456.84 3037624236.92	الأموال الدائمة-الأصول الثابتة	رأس المال العامل الصافي(الدائم)
-332,163,682.52	-2705460554.40 3037624236.92	الأموال الخاصة- الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
1536479101.58	1536479101.58	مجموع الأصول المتداولة	رأس المال العامل الاجمالي
1868642784.1	+ 1073504013.44 795138770.66	ديون طويلة الأجل+ديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

أظهر الجدول رقم (15) النتائج التالية:

- رأس المال العامل الصافي: بما أنه موجب نستطيع القول بأن المؤسسة إستطاعت تمويل إحتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، يعني وجود هامش أمان وبالتالي وضع مالي مريح للمؤسسة وهيكله سليمة وتستطيع المؤسسة القيام بعمليات إستثمارية، غير أنه غير كافي للحكم على توازن المؤسسة في المدى القصير إلا بعد مقارنته بالإحتياج في رأس المال العامل.
- رأس المال العامل الخاص: بما أنه سالب هذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة، وهذا يعني أن الموارد المالية المخصصة لتمويل الإستثمارات هي مصادر خارجية وهذا ما يدل على التبعية للأطراف الخارجية.
- رأس المال العامل الإجمالي: بما أنه موجب نستطيع القول أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة.
- رأس المال العامل الأجنبي: إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، و كذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية.

الفصل الثاني: التحليل المالي واتخاذ القرارات لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG

ثانيا: إتخاذ القرار باستخدام إحتياج رأس المال العامل (BFR) للفترة 2021:

الجدول رقم(16): حساب إحتياج رأس المال العامل

2021	الحساب	البيان
1404464768.97	132014332.61-1536479101.58	الأصول المتداولة - القيم الجاهزة
683533207.04	111605563.62- 795138770.66	ديون قصيرة الأجل -السلفات المصرفية
720931561.93	683533207.04-1404464768.97	إحتياج رأس المال العامل BFR

المصدر: من إعداد الطالبين إستنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

أظهر الجدول رقم (16) النتائج التالية:

- بما أن BFR موجب معناه أن موارد الدورة لا تغطي إحتياجات الدورة مما يعني وجود عجز في تمويل دورة الإستغلال ما يستدعي وجود رأس مال عامل صافي موجب يساوي على الأقل قيمة العجز حتى تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

وهنا وجب المقارنة بين الإحتياج في رأس المال العامل و رأس المال العامل والمتمثل في المؤشر الموالي.

ثالثا: إتخاذ القرار باستخدام الخزينة (TR) للفترة 2021:

الجدول رقم(17): حساب الخزينة

2021	الحساب	البيان
741340330.92	3037624236.92-377896456.84	رأس المال العامل FR
720931561.93	683533207.04-1404464768.97	إحتياج رأس المال العامل BFR
20408768.99	/	الخزينة (BFR-FR)=TR

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة EMBAG.

أظهر الجدول رقم (17) النتائج التالية:

- بما أن الخزينة موجبة هذا يعني أن رأس المال العامل يغطي إحياج رأس المال العامل أي هناك فائض متمثل في موارد مالية دائمة إضافية توجه لإستثمارات أخرى.

خلاصة الفصل:

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي هو تقييم الأداء المالي للمؤسسة، لأن التحليل المالي يعتمد عليه من طرف كافة المؤسسات وذلك لتقييمها، وإعطائها صورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، ولهذا فالتحليل المالي يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة و وسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة، بحيث يقوم التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية و الوثائق المحاسبية للوصول إلى إستنتاج يمكن من وضع تقييم مالي دقيق للمؤسسة باستعمال أساليب ومؤشرات مختلفة للتحليل المالي، وهذا بدوره يساعد متخذ القرار في المؤسسة على إتخاذ أفضل قرار مناسب يفيد المؤسسة في الحاضر و المستقبل.

ومن خلال تطبيقنا لنسب ومؤشرات التحليل المالي للمؤسسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ المؤسسة لم تحقق أرقام موجبة خاصة بالنتيجة الصافية لسنة 2021.
- ❖ نسب السيولة مرتفعة أي المؤسسة في وضعية جيدة لسنة 2021.
- ❖ نسب الربحية سالبة لسنة 2021 وتدل على أن تكاليف المؤسسة كبيرة.
- ❖ نسب المردودية سالبة لسنة 2021 وهذا راجع للقيمة السالبة للنتيجة الصافية.
- ❖ المؤسسة حققت توازن مالي وذلك من خلال رأس المال العامل الموجب المتحصل عليه لسنة 2021.
- ❖ المؤسسة حققت توازن مالي وذلك من خلال إحتياج رأس المال العامل الموجب المتحصل عليه لسنة 2021.
- ❖ المؤسسة حققت توازن مالي وذلك من خلال الخزينة الصافي الموجبة المتحصل عليها لسنة 2021.

خاتمة

يعتبر التحليل المالي أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، لأن التطورات و التحولات التي يشهدها المجال الإقتصادي تلزم مسيري المؤسسات على التخلي عن التسيير التقليدي المبني على إتخاذ قرار مالي بنظرة سطحية، وإنما الإعتماد على مختلف التقنيات المساعدة (من بينها التحليل المالي) من أجل تحليل و تشخيص جيد لوضعية المؤسسة وذلك من خلال اكتشاف نقاط ضعفها و نقاط قوتها و ترجمة هذه العملية إلى عملية أخرى هامة في المؤسسة و هي مرحلة إتخاذ القرار التي يتسم منفذها بالكفاءة العالية وذلك بغية الحفاظ عليها و ضمان إزدهارها وإستمرارها. ومن خلال الدراسة التي قمنا بها والمتمثلة في دور التحليل المالي في إتخاذ القرار في المؤسسة فقد تطرقنا في الجانب النظري إلى المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وكذلك إتخاذ القرار والترابط او التناسق بينهما، أما الجانب التطبيقي فكان باسقاط الجانب النظري على القوائم المالية لمؤسسة EMBAG وذلك باستعمال أدوات مالية متمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بغية التوصل إلى نتائج دقيقة تمكننا من معرفة الوضعية الحقيقية لهذه المؤسسة.

أولاً-نتائج الدراسة:

❖ النتائج النظرية:

- يساهم التحليل المالي في معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة؛
- يساهم التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار الصحيحة والسليمة؛
- تعتبر أدوات التحليل المالي من أهم الأشياء التي يستعين بها المحلل المالي في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- عملية إتخاذ القرار في المؤسسة هي عملية مهمة ورئيسية للمؤسسة؛

❖ النتائج التطبيقية:

- من خلال قائمة الميزانية نلاحظ أن قيم الاستغلال أكبر بكثير من القيم الجاهزة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على الإحتفاظ بالمخزون بشكل كبير؛
- بالنسبة لنسب النشاط فهي موجبة وبالتالي جيدة وهذا مايدل على كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها، غير أن المؤسسة لم تحترم مبدأ التحصيل ثم التسديد، وذلك من خلال المقارنة بين متوسط فترة التحصيل و متوسط فترة التسديد حيث كان متوسط فترة التحصيل 135.84 يوم بينما كان متوسط فترة التسديد 54.38 يوم.
- نسب الربحية كلها سالبة وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تحقق الربح المطلوب من أجل تمويل أصولها، حيث كانت نسبة صافي الربح (-0.06) بينما معدل العائد على الإستثمار (-0.02) و أيضا معدل العائد على حقوق الملكية (-0.04) و التي تمثل عدم قدرة المؤسسة على السيطرة على التكاليف.

خاتمة

- نلاحظ أن المؤسسة غير مشبعة بالديون وهو ما تظهره نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (0.40) وبالتالي لديها القدرة على الاقتراض بشكل مريح؛
- نلاحظ أن نسب المردودية الثلاث سالبة حيث نسبة المردودية التجارية (-0.065) و المردودية المالية (-0.042) بينما المردودية الاقتصادية (-0.025)، وهذا راجع إلى النتيجة السلبية وعدم كفاءة التسيير المعتمد من قبل المؤسسة؛
- رأس المال العامل الصافي موجب وبالتالي المؤسسة لديها هامش أمان وهذا يعني أن الأموال الدائمة مولت الأصول الثابتة؛
- إحتياج رأس المال العامل موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الصافي من أجل تمويل إحتياجات الدورة؛
- الخزينة موجبة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تتوفر على سيولة من أجل مواجهة إلتزاماتها والاستثمار؛
- المؤسسة تمول أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة.

❖ التوصيات:

- ضرورة مراجعة أسباب تدني نسب الربحية ونسب المردودية؛
- يجب على المؤسسة أن تأهل مديرها المالي في عملية إتخاذ القرار وذلك من أجل التعامل السريع والسليم مع نتائج التحليل المالي؛
- ضرورة توعية متخذي القرار بأهمية القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار المالي؛
- يجب على المؤسسة أن توظف أموالها المجددة في إستثمارات تساعد على الرفع من ربحها؛
- يجب على المؤسسة أن تقوم بإعداد مقارنة بينها وبين المؤسسات العاملة في نفس قطاعها وذلك بغية إدراك النقائص وتحسينها والرفع من كفاءة تسييرها.

ثانيا- إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: التحليل المالي هو عملية دراسة الحالة المالية للمؤسسة بشكل مفصل.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة لأن دراسة الوضعية المالية للمؤسسة تكون عن طريق أدوات التحليل المالي (النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي) والتي تعطي صورة مفصلة عن الحالة المالية للمؤسسة.

الفرضية الثانية: أدوات التحليل المالي هي التي توصلنا الى معرفة الحالة المالية للمؤسسة وبالتالي إتخاذ القرار المناسب.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة لأن مجموعة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي تعطي صورة حقيقية حول وضعية المؤسسة وبالتالي يكون إتخاذ القرار مبني على شىء حقيقي فيكون القرار سليم.

الفرضية الثالثة: كفاءة التحليل المالي ودقته تعني كفاءة ودقة القرارات الناتجة عن عملياته و نسبه.

تعتبر هذه الفرضية صحيحة لأن عملية التحليل المالي عندما تكون دقيقة تكون القرارات المبنية عليها قرارات دقيقة و مناسبة و هادفة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

1-المصادر:

- ❖ القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، المادة رقم 33.
- ❖ معجم المعاني الجامع، تعريف و معنى نموذج اتخاذ القرار، في موقع www.almaany.com.
- ❖ قاموس كامبردج، في موقع، <https://bit.ly/2G73wHH>.

2-المراجع:

أ-المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- ❖ الزغبى هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- ❖ الكرخي مجيد، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية: 388 معيار لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة، دار المناهج، الطبعة الاولى، الاردن، 2014.
- ❖ اسعد حميد العلي، الادارة المالية، دار وائل للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
- ❖ المرسي جمال الدين، اللحلح احمد عبدالله، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006.
- ❖ بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي (الادارة المالية)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2011.
- ❖ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، جامعة الزيتونة الأردنية، دار النشر والتوزيع -عمان -.
- ❖ حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الاردن، 2008.
- ❖ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.
- ❖ مفلح محمد عقل، الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- ❖ حنفي عبد الغفار، الادارة المالية- مدخل لاتخاذ القرارات-، دارالجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- ❖ لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

قائمة المراجع والمصادر

- ❖ معلا سلمان، التمويل والمؤسسات التمويلية: مفهوم وأهداف وسياسات (الطبعة الأولى)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2015.
- ❖ مؤيد فضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الطبعة 1، دار الوراق، عمان، 2009.
- ❖ عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عزيز السهلاوي، الإدارة المالية، مطابع السروات، الطبعة الخامسة، 2017.
- ❖ عطية عبدالرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ضمن المخطط المحاسبي الجديد، دار النشر جيطلي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2009.
- ❖ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين - رام الله، الطبعة الاولى، 2008.
- ❖ رحيم حسين، أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، ط1، مكتبة اقرأ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- ❖ شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008.

الرسائل الجامعية:

- ❖ أوراغ خولة، التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحوص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
- ❖ السعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام-عين بسام- البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة آكلي محمد اولحاج -البويرة-، 2017-2018.
- ❖ الحيري عبد الكريم، أثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
- ❖ برويس وردة، فعالية الاتصال الإداري في إنجاح عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الصناعية وانعكاساتها على أداء العاملين، أطروحة مقدمة لنيل شهاده الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

قائمة المراجع والمصادر

- ❖ مسغوني آمنة، شوية سهيلة، آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص علم إجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015/2014.
- ❖ شعشوع أحمد، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (LMD)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، الجزائر، السنة الجامعية 2021/2020.
- ❖ خلاصي مراد، اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الإطارات في العمل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، تخصص علم النفس التنظيمي و تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.
- ❖ خنيوة محمد الامين، فعاليات إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان CSHB، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

المقالات العلمية:

- ❖ زويتة محمد الصالح، "دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة"، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASPJ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، الجزائر 2012.
- ❖ سعداوي مراد مسعود، مختاري فتيحة، بوساحة محمد لخضر، "مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط"، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASPJ، مجلة المعيار، المجلد 11 العدد: 04، 2020.
- ❖ عبد الرؤوف عزالدين، بوعوينة صابر، "أدوات قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج الائتمان في مؤسسة تواب"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 12، عدد 01، الجزائر، 2021.

المحاضرات:

- ❖ رزقي محمد، محاضرات مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2020-2019.

مواقع الإنترنت:

- ❖ موقع الأكاديمية البريطانية للتدريب و التطوير، خطوات التحليل المالي، في موقع: [.https://batdacademy.com/ar/post/595](https://batdacademy.com/ar/post/595)
- ❖ معدل دوران الدائون، موقع ميم، في موقع: [.https://n9.cl/w8v6i](https://n9.cl/w8v6i)
- ❖ مصطفى كمال، عموميات حول الميزانية، منتدى المحاسب العربي، في موقع: [.https://accdiscussion.com/acc19025.htm](https://accdiscussion.com/acc19025.htm)
- ❖ مقال التحليل المالي و معدلات الدوران، موقع orchida soft، في موقع: [.https://n9.cl/px3zw](https://n9.cl/px3zw)
- ❖ رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، منتديات محاسبة دوت نت، في موقع: [.https://tinyurl.com/ys3vkt4](https://tinyurl.com/ys3vkt4)
- ❖ Investopedia–Financial Analyses، في موقع: [.https://bit.ly/3b5d01n](https://bit.ly/3b5d01n)
- ❖ Elearning.univ-bba.dz.

المراجع باللغة الأجنبية:

- ❖ BOURSALI Rachida, LES NORMES COMPTABLES DU SCF, ALOULFIA TALITA, Oran, 2010.
Conso Pierre, Hemici Farouk, Gestion Financière de L'entreprise, 9^e Edition, DUNOD, Paris, 1999.

الملاحق

الملحق 01

:MBAG BBA 2021

LIBELLE	NOTE	BILAN (ACTIF)			
		31/12/2021			31/12/2020
		Montant Brut	Amort.Prov et perte de valeurs	Montant Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		2 224 003,34	1 721 904,35	502 098,99	663 042,64
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 984 106 411,50		1 984 106 411,50	1 984 106 411,50
Bâtiments		687 551 860,82	650 228 960,45	37 322 900,37	41 049 882,22
Autres immobilisations corporelles		1 851 145 719,76	863 146 620,80	987 999 098,96	1 024 441 740,96
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances attachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		2 134 440,00		2 134 440,00	3 600 480,00
Impôts différés actif		25 559 287,10		25 559 287,10	24 192 414,47
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 552 721 722,52	1 515 097 485,60	3 037 624 236,92	2 399 273 971,79
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		423 588 144,93	4 421 209,38	419 166 935,55	346 645 680,98
Créances et emplois assimilés					
Clients		839 651 286,38	39 532 479,48	800 118 806,90	698 864 372,42
Autres débiteurs		170 629 798,03	386 280,00	170 243 518,03	170 753 933,96
Impôts et assimilés		14 935 508,49		14 935 508,49	12 783 860,77
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		132 014 332,61		132 014 332,61	206 782 338,96
TOTAL ACTIF COURANT		1 580 819 070,44	44 339 968,86	1 536 479 101,58	1 435 830 187,09
TOTAL GENERAL ACTIF		6 133 540 792,96	1 559 437 454,46	4 574 103 338,50	3 835 104 158,88

EMBAG 2021

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2021	2 020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		2 584 530 000,00	2 584 530 000,00
Autre fonds propres		432 628 147,26	
Primes et réserves(Réserves consolidés)		80 439 875,60	80 439 875,60
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net du groupe)		-114 050 353,71	62 410 851,58
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-278 087 114,75	-340 497 966,33
TOTAL I (N)		2 705 460 554,40	2 386 882 760,85
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 026 351 521,96	788 643 333,22
Impôts (différés et provisionnés)		13 419 328,63	6 753 608,38
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avances		33 733 162,85	26 932 212,61
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 073 504 013,44	822 329 154,21
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		233 599 974,74	157 827 168,66
Impôts		17 229 818,88	58 380 000,26
Autres dettes		111 605 563,62	71 855 074,90
Trésorerie passif		432 703 413,42	337 830 000,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		795 138 770,66	625 892 243,82
TOTAL GENERAL PASSIF		4 574 103 338,50	3 835 104 158,88

EMBAG 2021

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		1 779 565 383,50	1 866 410 106,50
Variation stocks produits finis et en cours		-25 444 014,63	-24 755 788,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 754 121 368,87	1 841 654 318,50
Achats consommés		-1 299 483 300,08	-1 259 093 922,87
Services extérieurs et autres consommations		-85 539 948,95	-87 014 372,71
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 385 023 249,03	-1 346 108 295,58
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		369 098 119,84	495 546 022,92
Charges de personnel		-315 622 905,08	-264 451 075,31
Impôts, taxes et versements assimilés		-17 209 757,82	-17 399 877,44
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		36 265 456,94	213 695 070,17
Autres produits opérationnels		1 167 049,73	3 145 874,79
Autres charges opérationnelles		-3 148 895,18	-16 034 833,27
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-105 000 482,12	-91 278 218,93
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 386 280,48	4 388 600,66
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-67 330 590,15	113 916 493,42
Produits financiers		3 597 392,25	1 339 304,91
Charges financières		-45 969 152,47	-41 023 993,88
VI-RESULTAT FINANCIER		-42 371 760,22	-39 684 688,97
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-109 702 350,37	74 231 804,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-8 119 922,07
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-4 348 003,34	-3 701 030,80
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 762 272 091,33	1 850 528 098,86
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 876 322 445,04	-1 788 117 247,28
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-114 050 353,71	62 410 851,58
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-114 050 353,71	62 410 851,58

الملحق 04

Flux de Trésorerie	31.12.2021	31.12.2020
FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES		
Encaissements reçus des clients		
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	2 051 624 916.11	2 353 549 034.71
Intérêt sur les résultats payés	-2 118 846 869.05	-1 771 921 051.86
Impôts sur les résultats payés	-53 150 263.17	-63 562 771.43
Opération en attente de classement (47)		
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	-120 372 216.11	518 065 211.42
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires	803 569.81	1 529 933.23
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	-119 568 646.30	519 595 933.23
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENTS		
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-3 788 122.07	-23 666 574.82
Encaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		594 705.89
Encaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		-1 100 680.00
Intérêt encaissement sur placements financiers	3 597 392.25	3 539 304.91
Dividendes et quote-part de résultats reçus		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-190 729.82	-20 633 244.02
FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES DE FINANCEMENTS		
Encaissements suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectuées		
Encaissements provenant d'emprunts	34 602 497.15	229 694 720.65
Remboursement d'emprunt ou d'autres dettes assimilés	-86 081 974.96	-531 738 699.09
Subventions		
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-51 479 477.81	-302 043 978.44
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités		
VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)	-171 238 853.93	196 917 922.19
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période	-129 450 226.88	-326 368 149.07
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	-300 689 853.93	-129 450 226.88
VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE	-171 238 853.93	196 917 922.19
Rapprochement avec le résultat comptable	-57 188 500.22	203 314 633.17

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات بالمؤسسة، وقد كانت الدراسة الميدانية بمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج. وبالاستعانة بمختلف الكشوفات والبيانات المالية للمؤسسة الخاصة بسنة 2021 وباستخدام مختلف النسب المالية ومختلف مؤشرات التوازن توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ❖ رأس المال العامل الصافي موجب وبالتالي المؤسسة لديها هامش أمان؛
- ❖ إحتياج رأس المال العامل موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الصافي من أجل تمويل إحتياجات الدورة؛
- ❖ الخزينة موجبة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تتوفر على سيولة من أجل الوفاء بالتزاماتها والاستثمار؛
- ❖ المؤسسة تمول أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة؛
- ❖ عدم كفاءة التسيير بالمؤسسة وهذا ما تظهره نسب المردودية والنتيجة السالبتين.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، إتخاذ القرار، القرارات المالية، النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي.

Abstract:

This study aimed to know the role of financial analysis in making decisions in the company.

The empirical study was conducted at the Society of Packaging and Graphic Arts EMBAG BORDJ BOU ARRERIDJ.

Using the various financial statements of the company for the year 2021 and using various financial ratios and balance indicators, we have achieved a set of results, the most important of which are :

- ❖ Net working capital is positive and therefore the company has a margin of safety;
- ❖ The need for working capital is positive, and this indicates that the company needs net working capital in order to finance the needs of the financial cycle;
- ❖ The treasury is positive, and this indicates that the company has liquidity in order to meet its obligations and investment;
- ❖ treasury is positive, which indicates that the company has liquidity to meet its commitments and invest;
- ❖ The company finances its fixed assets through its own funds;
- ❖ Ineffective management of the company, as evidenced by the rates of return and the negative result.

Keywords: financial analysis, decision-making, financial decisions, financial statements, financial ratios, indicators of financial balance.